

[www.ikhwanweb.com](http://www.ikhwanweb.com)

# Ikhwanweb Tarjamat

[IkhwanScope.com](http://IkhwanScope.com)

باحث الدورية الربع سنوية التابعة للكونجرس  
www.cqresearcher.com

## التحكم في الإنترنت

هل يمكنها أن البقاء كشبكة عالمية غير خاضعة للرقابة؟

**يتزايد** اهتمام الحكومات والشركات بخصوص التهديدات السياسية والاقتصادية التي تسببها شبكة إنترنت عالمية حرة. فيحذر الكثير من الخبراء أن الإنترنت قد تقوم بتقسيم إلى "حدايق منعزلة" حرية مجموعات المستخدمين في التواصل والإبداع. ففي الولايات المتحدة، حصلت شركات الهاتف والمحطات التلفزيونية بالفعل على حق منع مزودي خدمة الإنترنت المنافسين مثل "إيرث لينك" من استخدام خطوط البث المكثف الفائق السرعة. والآن يخشى مؤيدوا الإنترنت المفتوحة من أن يقوم مزودي البث المكثف (البرود باند) من استغلال سلطتهم في السوق لتبطيء أو منع الدخول على مواقع الويب المثيرة للجدل أو الأعمال المنافسة مثل الهاتف على الويب. يريد الناشطون من الكونجرس أن يطلب من الشركات بمعاملة حتىى الإنترنت على حد سواء. وفي الخارج، تقوم الدول بتوسيع الدخول على البث المكثف لأسباب اقتصادية حتى بينما يقومون بحملات ردع أمني على المواطنين الذين يتصفحون مواد مثيرة للجدل أو يعبرون عن آرائهم المعارضة عن طريق الإنترنت. وفي مواجهة كل هذه الفوضى، تسعى مجموعات مدنية على مستوى العالم لأشكال جديدة من الحكم للحفاظ على الإنترنت مضمونة وغير خاضعة للرقابة.

س كيو ريسيرشر (باحث دورية الكونجرس الربع

سنوية) 12 مايو 2006

www.cqresearcher.com

العدد 16 18 نوفمبر الصفحات 409-432

# الفهرس

## التحكم في الإنترنت

- 411- **القضايا:** هل شبكة الإنترنت العالمية معرضة لخطر التفكيك؟  
 هل ينبغي السماح لشركات الهواتف والمحطات التلفزيونية بالسيطرة على الإنترنت؟  
 هل ينبغي السماح للحكومات المحلية بتوفير خدمة البث المكثف للإنترنت؟
- 413 - المواقع المحظورة المواقع الإباحية هي أكثر المواقع خضوعا للرقابة.
- 416 - ارتفاع استخدام الإنترنت في الدول الغير ديموقراطية: الاستخدام في بعض الدول زاد عن نسبة الضعف.
- 417- **الجماعات على الشبكة:** المجموعات على شبكة الانترنت في ازدهار.
- 418- **الخلفية:** مولود في الولايات المتحدة الأمريكية: ظهرت الإنترنت نتيجة للجهود أثناء الحرب الباردة لإنشاء شبكة محمية من خطر الدمار النووي.
- 419- **تسلسل تاريخي:** أحداث رئيسية منذ عام 1965.
- 420- جماعة حقوقية تذكر أسماء 15 عدو على شبكة الإنترنت: ذكر أسماء عشرة دول أخرى.
- 421- **معركة البث:** في أواخر تسعينيات القرن الماضي، سمح البث المكثف بالبث السريع للفيديو والصوت.
- 421- **التحكم في المرور في شبكة الإنترنت:** الدول الغير ديموقراطية تتحكم في الدخول بصور عدة.
- 422- تأخر البث المكثف في الولايات المتحدة  
 الولايات المتحدة في الترتيب 22 في الدخول.
- 424- الجوجلة (دخول جوجول كمحرك بحث ) في الصين.  
 جوجول تسبب في انتقادات لمساعدته على فرض الرقابة.

425- أمر مثير للجدل:- هل ينبغي على الكونجرس أن يطلب من مزودي خدمة الإنترنت معاملة كل المحتوى على حد سواء.

### الوضع الحالي:

426- الصراع من أجل الشبكة: مراجعة قانون عام 1996 لشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية يركز على تغطية البث المكثف.

426- تأخر الولايات المتحدة في سرعة الإنترنت: تنزيل دي في دي أسرع كثيرا في اليابان وفي دول أخرى.

426- مكان أي سي إيه إن إن (شركة الإنترنت للأسماء المحددة و الأعداد)

### توقعات:

427- الشبكة اللاسلكية تحدث: بعض الخبراء يقولون أن التكنولوجيا اللاسلكية تتحكم في مستقبل الإنترنت.

### لمزيد من البحث:

429- لمزيد من المعلومات: المنظمات التي ينبغي الاتصال بها.

430- بيليو جرافيا: مصادرة مختارة تم استخدامها.

431- الخطوة التالية.

431- باحث دورية الكونجرس الربع سنوية.

412- بارات جانبية وجرافيك: الوصول للإنترنت يقتصر على 20 ولاية. عدة ولايات

تتحكم في خطوط البث المكثف التي تتم إدارتها محليا.



# التحكم في الإنترنت

## قضايا

### كتب ماريا كليميت:

إن المعارضين للسياسة المقترحة لشركة أمريكا أون لاين اكتشفوا في شهر إبريل أن أمريكا أون لاين تمنع رسائل البريد الإلكتروني التي تذكر " DEARaol.COM " وهو موقع على الإنترنت مكون من 600 منظمة تعارض سياستها.

" لقد حاولت أن أرسل بريد إلكتروني لأخي بخصوص DEARaol.COM وأرسلت لي أمريكا أون لاين ردا كما لو كان قد اختفى" قال ذلك ويس بويد المؤسس المشارك لموقع MOVEoN.ORG، وهي جماعة سياسية ليبرالية. "عندما أرسلت رسالة إلكترونية دون وصلة DEARaol.COM، تم إرسال الرسالة"<sup>1</sup>.

وقالت أمريكا أون لاين أن سبب الإغلاق يعود لخطأ تكنولوجي وجيز " الخطأ هو خطأ " قال ذلك مدير الاتصالات بأمريكا أون لاين نيكولا جراهام " أكثر من 65 وسط تعرضوا للحجز رغم أنه لم يكن بهم وصلات إلى DearAoL"<sup>2</sup>.

ولكن الكثيرين من الناشطين التابعين لـ DearAOL لاحظوا أن توقيت المنع تزامن بشكل مريب مع طلبهم الأخير بمعارضة خطط أمريكا أون لاين بالسماح لجموع مرسلي البريد بدفع رسوم لتجاوز فلتر البريد المرغوب فيه الخاص بأمريكا أون لاين.

ويخشى الناشطون من أن تغيير اللاتحة المقترح بأمريكا أونلاين قد يمنع رسائل المستخدمين الفقراء مثل الجمعيات الخيرية الغير ربحية والجماعات السياسية بينما يتم السماح بدخول والوصول إلى الإعلانات التجارية. كما أنهم يخشون أن يتم حظر أجزاء كبيرة من شبكة الإنترنت أمام مواطني دول معينة.

ويشير ناشطوا DearAOL أنه ليست هذه هي المرة الأولى يقوم فيه مزود خدمة إنترنت (ISP) بمنع دخول محتوى يعارضه كما أن المنع الجماعي لمواقع لا تنتمي له لا

(1) تم نقله في "أمريكا أون لاين تراقب رسائل معارضي الضريبة" إصدار إعلامي لمؤسسة إلكترونيك فرونير، 13 إبريل 2006.

(2) جون بين ، "تحديث: أمريكا أونلاين تقول أن خدمتها الخاصة أغلقت بالصدفة" مدونة رو ستوري، 14 أبريل 2006.

يعني بالضرورة أن الأمر كان من قبيل الصدفة، على اعتبار أن شركة تيلوس Telus وهي شركة هواتف ومزود خدمة إنترنت كندية قامت العام الماضي بمنع الوصول إلى موقع على الإنترنت يديره اتحاد عمالها القائمين بالإضراب. وتم في العملية منع الوصول إلى وتصفح أكثر من 700 موقع إنترنت غير ذي صلة<sup>3</sup>.

وفي الولايات المتحدة، تتضح المعركة من أجل السيطرة على الإنترنت من خلال مراجعة القانون البارز الذي تم سنه عام 1996 وهو قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية والذي قام بتحرير صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية من أجل زيادة المنافسة<sup>4</sup>. ويتركز أغلب النقاش على ما يسمى بحيادية الويب أو الحاجة لأن تقوم شركات تزويد خدمات الإنترنت بمعاملة كل محتوى الويب على حد سواء.

ويقول مؤيدوا الحيادية أن السياسة مكنت الإنترنت من تبني إبداع سريع. فبسبب عدم وجود حارس ينظم المرور في الشبكة، قامت شركات صغيرة وطلبة جامعات بإنشاء كوكبة من المنتجات والخدمات الإبداعية من الرسائل للقصيرة للبحث عبر الإنترنت لموقع إي بي E-Bay ومحركات البحث و Amazon.com "إن مفتاح الإبداع الغير عادي للإنترنت هو أنها لا تسمح بمصطلح مثل "السماح" قال ذلك لورانس ليزيج وهو بروفيسور في قانون الويب في جامعة ستانفورد<sup>5</sup>.

ولكن شركات الهواتف والمحطات التلفزيونية التي تمتلك الأسلاك التي تسافر عليها معظم حركة الإنترنت تريد أن تستبدل نظام "الماسورة المفتوحة" الحالي الخاص بالإنترنت بنظام مكون من قنوات من الأولويات تميز ما بين المعلومات لتحديد المحتوى وتحويل بعض المرور إلى حارات ذات أولوية عالية. وتقول الشركات أن مثل هذا النظام مطلوب لضمان جودة أعلى من الخدمة للزبائن لتنزيل الفيديو الذي يستوعبه البث المكثف (الباندويدث) على سبيل المثال ولجمع تبرعات لدفع مصاريف كابلات الألياف البصرية والبنى التحتية الأخرى للقيام بتنفيذ شبكة الإنترنت البرود باند الأسرع كثيرا في عالم اليوم.

(3) توم باريت "المراقبة المواقع المؤيد للاتحاد، تيلوس أغلقت 766 آخرين" ذا تاير 4 أغسطس 2005 <http://tge.tyre.ca>

(4) لمعرفة الخلفية، طالع ديفيد ماسي: "مستقبل الاتصالات السلكية واللاسلكية" سي كيو ريسيرشر 23 أبريل 1999 صفحات 329-352.

(5) لورانس ليزيج: "تصميم الإبداع" معيار الصناعة 8 سبتمبر 2001.

ولكن مؤيدي وسائل الإعلام يقولون أن شركات الهواتف ومحطات الكابل التلفزيونية يريدون في الأغلب حماية أنشطتهم التجارية الأساسية- بث الصوت والفيديو- من منافسين يقدمون يقدمون نفس الخدمة عن طريق البث المكثف.

وتريد كبرى شركات تزويد خدمة الإنترنت إعادة صنع الإنترنت في "نموذج الترفيه" حيث يتحكم كبار لاعبي صناعة المال في قنوات التوزيع لتتحكم في أي محتوى يدخل الفيلم أو شاشة التلفزيون " يقول ذلك جيفري شيستر المدير التنفيذي لمركز الديمقراطية الرقمية. "إن شركات الهواتف ومحطات الكابل التلفزيونية تعلم أنه إذا كان هناك سلك مفتوح، فقد انتهى عملهم" الآن حيث أصبحت وصلات البث المكثف سريعة بشكل كافي للقيام لتلفنة الصوت والفيديو. " إنهم يجب أن يتأكدوا أن محتواهم يحظى بالمعاملة أفضل.

ويقول شيستر: " مثل هذا النموذج خطير بالنسبة للديموقراطية لأن الإنترنت ليست وسيلة ترفيه فقط ولكنها كذلك منتدى لمناقشة القضايا العامة. وأشار أنه إذا تحركت بعض المعلومات بشكل أسرع فستتحرك معلومات أخرى بشكل أبطأ. ويضيف أن المعلومات الأبطأ قد لا تتم رؤيتها مما يحكم بالموت على مواقع إنترنت حيث تعتبر الرؤية أمرا أساسيا. وإذا استطاع بعض مزودي خدمة الإنترنت تحويل بعض المعلومات إلى حارات أبطأ مع الاحتفاظ بالحارات الأسرع لمحتوى مختار، ماذا سيحدث للمحتوى الضروري للمشاركة المدنية؟" كان هذا السؤال مطروحا من قبله.

ويوافق ديفيد إيزبرج، وهو زميل بمركز بيركمان للإنترنت والمجتمع بمدرسة القانون بهارفارد، على الصلة بين حرية الإنترنت والديموقراطية. فحرية اتصال الإنترنت هي " أمر جوهري لحرية التعبير " وقد يكون انتهاكها لعنة على الديمقراطية" كان هذا ما قاله. ويقدم بعض أعضاء الكونجرس وأغلبهم من الديمقراطيين ما يسمى بتشريع حيادية الويب قد يمنع شركات تزويد خدمة الإنترنت من وضع الأولوية للخدمة على أساس المحتوى. ولكن وبعد تكوين لوبي ضخم من شركات صناعات الهواتف والكابلات، رفضت لجنة التجارة والطاقة بالمجلس التشريعي في 26 أبريل تعديلا خاصا بحيادية النت مع إتمام نسختها من إصلاح قانون الاتصالات السلكية والاسلكية. وقال الرئيس جو إل بارتون وهو جمهوري عن ولاية تكساس أنه مع تأييده لقيام لجنة الاتصالات الفدرالية بمراقبة أي معاملة

غير تنافسية أو رقابية إزاء محتوى الإنترنت من قبل شركات تزويد خدمة الإنترنت، ولكنه لا يؤمن بأن كل الأشياء الصارمة التي يتوقعها الناس ستحدث دون تعديل لحيادية الويب<sup>6</sup>. وتقول جماعة أخرى وهي اتحاد أنقذوا الإنترنت أنها تحظى بمؤيدين بشكل سريع على المستويين الفردي والمؤسسي. ومع حلول أوائل شهر مايو، زعمت الجماعة أن أكثر من نصف مليون توقيع تم جمعها على التماس يطالب بسن قانون لحيادية النت. ويتوقع المؤيدون ما بين موقع MoveOn.org الليبرالي إلى البلوجرز المحافظين مثل "Instapundit" جلين رينولدز و "Right Wing News"<sup>7</sup>.

" عندما ترى أشخاصا من أقصى اليسار ومن أقصى اليمين ينضمون معا لشيء يستعد الكونجرس لتنفيذه.... فإن ما يستعد الكونجرس لتنفيذه هو في الأساس أمر ضد أمريكا" قال ذلك كريج فيلدز مدير عمليات الإنترنت لجن أونرز أو أمريكا<sup>8</sup>. بينما البعض يخشى أن الشركات الكبرى تريد القضاء على حرية الإنترنت، يحذر البعض أن العديد من الحكومات المتسلطة قامت في السنوات الأخيرة بمنع مواطنيها من الوصول للإنترنت لأنها طورت استخدام البث المكثف كمحسن للاقتصاد.

وبالفعل، فالحكومات القمعية لديها الكثير لتخشاه من شبكة إنترنت غير مقيدة. فقد لعبت الاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة دورا كبيرا في الثورة البرتقالية بأوكرانيا والتي دفعت الحكومة لرد نتائج انتخابات عام 2004 باعتبارها تعرضت للتلاعب<sup>9</sup>. فقد استخدم المتظاهرون تكنولوجيا الرسائل عبر الهاتف لتجميع " العامة الأذكىء" من المحتجين مع قيام مواقع الويب المجتمعية بنشر معلومات يريد فيها المحتجون مساعدة<sup>10</sup>.

وحسنت الصين من استخدام الإنترنت كأداة للنمو الاقتصادي مع منع محتوى معين. ومع وجود حوالي 111 مليون مستخدم للإنترنت، فالصين هي الثانية فقط بعد الولايات المتحدة

(6) تم اقتباسه من دكلان مكلايج " الديموقراطيون يخسرون تصويت في المجلس التشريعي بخصوص حيادية النت" <http://www.zdnet.com>

(7) مدونة أنقذوا الإنترنت [www.savetheinternet.com](http://www.savetheinternet.com)

(8) تم نقله من سبق ذكره.

(9) لمعرفة الخلفية، طالع كينيث جوست " روسيا والجمهوريات السوفيتية السابقة" سي كيو ريسيرشر 17 يونيو 2005 صفحات 541-564.

(10) دنيل هنجر، ها هو أحد الجاكات الآلية الأمريكية لا يقف" ذا وول ستريت جورنال 17 ديسمبر 2004.

فيما يخص إجمالي المستخدمين ولكنها قمت بشكل صارم بالحد من الوصول لها. فالصين تغلق مواقع إنترنت وتقوم بالرقابة على عمليات بحث المواطنين على الويب كما تتبع الأشخاص الذين يقومون بنشر آراء أو بلوجز (مواقع مفتوحة) أو آراء على الويب. وقامت الصين بموافقة جوجول وياهو ومحركات بحث أخرى - ليس فقط بمراقبة مواقع الويب التي تعارض أفعال الحكومة ولكن تقوم أيضا بمراقبة تلك التي تخص الحمل بين المراهقات والمثلية الجنسية والمواعدة والبييرة وحتى النكت<sup>11</sup> (انظر البار الجانبى ص. 424).

كما يشتكي مؤيدو حرية الإنترنت من أن فتح البث المكثف في الولايات المتحدة قد تعطل (خصوصا في المناطق الريفية). " إن هذا البلد يحتاج لهدف قومي ... بأن يكون لها وصول متوفر وعالمي لتكنولوجيا البث المكثف بحلول عام 2007" قال ذلك الرئيس جورج دبليو بوش في شهر مارس 2004<sup>12</sup>. ولكن المعارضين يقولون أنه لأن بسبب تخاذل شركة الهواتف والكابلات وبسبب غياب استراتيجية بث كثف قومية، فإنه ليس بالإمكان الوصول لهدف بوش، وفي الحقيقة، فقد تأخرت الولايات المتحدة وراء شركات صناعية أخرى فيما يخص الوصول للبث المكثف (انظر جرافيك ص. 422)

إن تركيب الألياف أو البث المكثف للإنترنت في الجزء الريفي الأمريكي شديد التكلفة" قال ذلك ديفيد فاربر وهو مدرس متميز في علوم الحاسب والسياسة العامة في جامعة كارنيجي ميلون. "أستطيع توصيل الألياف لكل جزء في مونتانا ولكن لن يستطيع أي شخص دفع مصاريفها" كان هذا ما قاله. ومع ذلك، تحاول شركات الهواتف والكابلات الخاصة منع جهود الحكومات المحلية من تقديم خدمة البث المكثف بنفسها للسكان إذا لم يقدمها السوق الخاص أو لأن الخدمة ذات تكلفة عالية.

ولكن قلة كثافة السكان ليست هي عائق الوصول الكامل للبث المكثف كما هو الحال بالنسبة لغياب استراتيجية لتحقيق ذلك الهدف" تقول ذلك الجماعة المؤيدة فري بريس. وهي تشير إلى أن دول أخرى ذات كثافة سكانية منخفضة مثل أيسلنده وكندا عندها المزيد من تغطية البث المكثف أكثر من الولايات المتحدة<sup>13</sup>.

(11) دكلان مكلاج "لا بييرة ولا نكات لجوجول في الصين، www.news.com 27 يناير 2006.

(12) " تعزيز الإبداع والتنافسية" أجنده الرئيس بوش التكنولوجية 26 مارس 2004 www.whitehouse.gov.

(13) درك ترنر " لماذا تتخلف الولايات المتحدة" فري برس فبراير 2006.

وكحكومة، تناقش صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية مع مستخدمي الإنترنت التحكم في النت، وها هي بعض الأسئلة الخاضعة للنقاش:

### هل الإنترنت معرضة لخطر التقسيم؟

يقول المتحمسون أن الإنترنت تجسد حلما يتمثل في وسيلة عالمية تسمح للناس على جانبي الكوكب بالتواصل بكل سهل كما لو كانوا في نفس الحجرة. واليوم، ومع ذلك يقول البعض أن الإنترنت معرضة لخطر التشرذم لتتحول إلى شبكات منفصلة وغير متصلة. فعلى سبيل المثال، تقوم الحكومات المتسلطة بتشديد فايروول "حوائط نارية" لمنع المواطنين من الوصول لأجزاء معينة من الويب وخصوصا مواقع الجماعات المعارضة على شبكات الإنترنت. وفي الأعوام القليلة الماضية، قامت الصين "وبشكل جوهري بفصل الإنترنت الخاصة بها عن شبكة الإنترنت العالمية" يقول ذلك جين كامب وهو أستاذ مساعد للمعلومات في جامعة إنديانا. "وهي أول السيل فقط". فدول أخرى بإمكانه القيام بذلك أيضا مما يزيد من احتمالية تجزيء وتشرذم الإنترنت.

وفي أواخر شهر فبراير، قامت الصين بإنشاء قائمة أساسية بالعناوين الجديدة لشبكة الإنترنت الصينية التي ستستمر في السرفرز "الخوادم" التي تمتلكها الصين "طبقا لمايكل جيست وهو رئيس قانون الإنترنت والتجارة الإلكترونية في جامعة أوتاوا بأوناريو في كندا<sup>14</sup>. وحتى الآن التنسيق على مستوى العالم للعناوين على شبكة الإنترنت تتولاها شركة الإنترنت للأسماء والأعداد المحددة (ICANN). وإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من 13 من الذي يسمى خادم أساسي متفرقة على مستوى العالم تحتفظ بالقائمة الأساسية التي تضع أسماء المواقع مع أرقام الشفرات التي تلائم عناوينهم على الإنترنت أو اليو آر إل. إن تصرف الصين لا يمثل نهاية شبكة إنترنت عالمية سارية، ولكنه يوضح أن الدول قد لا تتعاون دوما للحفاظ على تماثل شبكة الإنترنت" قال ذلك جيست. فإن النظام العالمي "سينهار إذا قام نظام موازي بنسخ العناوين الحالية وحولها لأجهزة كمبيوتر أخرى على سبيل المثال أو تبني إجراءات تشغيل فنية مختلفة.

فإن نتائج مثل هذه الإنترنت البديلة قد تكون "مروعة"، قال ذلك لورين وينشتين المؤسس المشارك لمؤسسة "الناس من أجل مسؤولية الإنترنت". فإن عناوين على الويب ستنبثق لنفس

(14) مايكل جيست " التهديد الحقيقي " سيركل آي دي 28 فبراير 2006 www.circleid.com

عناوين الويب التي يتم كتابتها على جهازي كمبيوتر في بلدين مختلفين. وقد تفشل رسائل البريد الإلكتروني الدولي في الوصول وقد تؤدي معايير غير متوافقة أو مغايرة إلى إفسالها في محاولة لتطوير عمل أو تطبيقات اتصالات جديدة" يقول ذلك وينيشتن.

ويقول "تحيا الإنترنت فقط إذا كان هناك اتفاقية بخصوص التوظيف الأساسي" " فلكي تعمل، ينبغي أن يكون هناك الكثير من التعاون" وإذا تضجر عدد كاف من الدول من النظام الحالي، فقد يحدث انقسام.

ولكن ديفيد جروس منسق سياسة الاتصالات والمعلومات في وزارة الخارجية الأمريكية، يقول أنه من غير المرجح قيام حكومة ما بالمخاطرة بفصل نفسها من الأسرة الدولية بإطلاق نظام أساسي غير متوافق " لم أسمع أي حكومة تقترح رسمياً أنه سيكون هناك مزايا... في إنشاء نظام أساسي مستقل" باستخدام عناوين الإنترنت الحالية، قال ذلك جروس. " فإن أي شبكة جديدة..... تريد أن تكون متماثلة مع النظام الحالي".

وتنشأ ضغوط أخرى من مشاكل متزايدة وبسيطة. فالمنظمات التي تقوم بإدارة المعايير الفنية للإنترنت مجهددة بسبب النمو السريع والأجندات المتنافسة للحكومات والأفراد المستخدمين الويب<sup>15</sup>.

مع تزايد استخدام ومستخدمي الإنترنت، تزايد أيضاً القضايا التي تتطلب حلولاً تعاونية ولكن لا يوجد اليوم هيكل محدد لها" يقول ذلك وينيشتن ورغم حنكتها المدهشة، إلا أن الإنترنت مازالت في الحقيقة في طفولتها" كان هذا ما يقوله.

وللإبقاء على تماثل النظام، ينبغي أن يتطور نظام حكم جديد يتمسك به وبشكل غير عادي مجموعة متنوعة من اللاعبين من ضمنهم حكومات وأعمال تجارية داخلية ودولية" يقول ذلك جون ماتيسون هو أستاذ منتدب للتعليم الدولي والتعليم عن بعد في جامعة سيراكيز. واليوم، يبدأ العالم لتوه في تطوير مثل هذا النظام، كان هذا ما قاله.

إن التعامل مع انتهاكات حقوق الملكية مثل تنزيل الموسيقى بشكل غير شرعي هو فقط أحد التعقيدات العديدة التي ينبغي حلها " كان هذا ما قاله. وحالياً، يمكن التحايل على قوانين

(15) تم اقتباسه من ديكلان مكلاج "مواجهة حاسمة بخصوص الإنترنت في تونس" CNET News.com 11 نوفمبر 2005

ولمزيد من المعلومات طالع تشارلز إس كلارك "وضع قيود على الإنترنت" سي كيو ريسيرشر 30 يونيو 1995 صفحة

حقوق ملكية الأغني باستخدام الخوادم الموجودة في بلاد ليست مشتركة في اتفاقيات حقوق الملكية الدولية" يقول ذلك ماتيسون. ويقول: "إذا سمحت شبكة الإنترنت التحايل على الحدود القومية، يمكنك معرفة كيف تنتج الخطط المتضاربة لحقوق الملكية والانتهاكات التجارية والمالية.

ويقول ماتيسون: "مثل هذه الحماية غير موجودة وما زالت تظهر مزيد من القضايا التي لم يتم حلها. ومن الناحية الفنية، فإن الإنترنت قوية جدا ولكن من وجهة نظر سياسية، فهي شديدة الضعف. كثير من الدافعية من كثير من الناس لإبقائها عالمية ومفتوحة. ولكن عندما تواجه صراعا، فإن القضية تتبخر."

اليوم، مؤسسة الانترنت لإسناد الأسماء والأرقام هي أقرب شيء لمنظمة حكم الإنترنت، رغم أنها ظاهريا تتحكم فقط في محددات فنية معينة- في الأساس ما يخص عناوين الإنترنت- وتؤسس قراراتها على مدخلات الأعمال التجارية والمؤسسات والمستخدمين على مستوى العالم.

" لقد كانت الولايات المتحدة مضيئا خفيف اليد منذ البداية" تقول ذلك سوزان كروفورد أستاذ القانون المساعد بمدرسة كاردوزو للقانون في مدينة نيويورك وعضو مجلس إدارة مؤسسة الإنترنت لتثبيت الأسماء والأرقام. " لقد أصبحت مؤسسة الإنترنت لتثبيت الأسماء والأرقام قضية رأي لأن نظام اسم المجال- وهو نظام الإنترنت لأسماء العناوين المتناسقة وأرقام الشفرات التي تقابلها- هي أحد المضايق التي تستطيع فيها الرقابة على المحتوى." ولكن حتى الأسلوب الخفيف لمؤسسة الإنترنت لتثبيت الأسماء والأرقام لتنظيم الإنترنت تعرض للهجوم بشكل جزئي لأنها مع استقلاليتها فهي تعمل تحت رعاية وزارة الاتصالات الأمريكية. وعلى سبيل المثال، في الصيف الماضي وبعد طول دراسة، أعلنت مؤسسة الإنترنت لتثبيت الأسماء والأرقام أنها ستقوم بإنشاء دومين جديد "دوت XXX" حيث يمكن للمواقع الإباحية على الإنترنت أن تسجل نفسها طواعية. كانت الخطوة مثيرة للجدل على مستوى العالم ولكن زادت بعد ذلك بقليل عندما قامت مؤسسة الإنترنت لتثبيت الأسماء والأرقام بالرجوع عن القرار تحت وطأة وزارة الاتصالات بعد حشد هائل من الجماعات المحافظة.

زاد تدخل وزارة الاتصالات من الهاكرز (المتسللين) واعتبر "غير مناسب" حيث أنه فرض وضع السياسة الأمريكية على الإنترنت دون استشارة" قال ذلك كروفورد. وفي الحقيقة أدى التدخل المفاجئ لوزارة الاتصالات لخفض عدد الناس المؤيدين لـدومين XXX عن الوضع لو لم يحدث هذا" هذا ما يقوله ماتيسون.

وفي خطوة أخرى مثيرة للجدل، قامت مؤسسة الإنترنت لتثبيت الأسماء والأرقام وتحت ضغط الحكومة الأمريكية بتحويل ملكية دومين شبكة الإنترنت الخاصة بكازخستان -دوت kz- من مجموعة من مستخدمي الإنترنت بكازخستان إلى منظمة تمتلكها حكومة كازخستان " دون مطالبة موافقة المالكين في ذلك الوقت" قال ذلك كيرين مكارثي وهو كاتب تكنولوجيا بريطاني. كما أنها نقلت الدومين الخاص بالعراق إلى مجموعة تمتلكها الحكومة<sup>16</sup>.

" في الماضي، لم تكن مؤسسة الإنترنت لتثبيت الأسماء والأرقام لتتخذ إجراء... دون موافقة كاملة من كلا الطرفين" كان هذا ما قاله. "والآن نصبت مؤسسة الإنترنت لتثبيت الأسماء والأرقام نفسها كالسلطة العالمية التي فرضها الأمر الواقع بخصوص من ينبغي أن يدير أجزاء مختلفة من الإنترنت."<sup>17</sup>

ويؤدي التوتر بين الولايات المتحدة وحكومات أخرى بخصوص قضايا ليست لها علاقة بالإنترنت مثل حرب العراق إلى تصاعد الخلاف مع مؤسسة الإنترنت لتثبيت الأسماء والأرقام" يقول ذلك بعض المتخصصين في دراسة الإنترنت. "فالناس لم يعد عندهم الآن نفس الاعتقاد الجيد بأن واشنطن ستظل خيرة ولن تفعل شيئاً لاستغلال سلطتها بشكل سيء" يقول ذلك لي ماكانيت وهو أستاذ مساعد لاقتصاد المعلومات والسياسة التكنولوجية في مدرسة دراسة المعلومات في جامعة سيراكيوز<sup>18</sup>.

ومؤسسة الإنترنت لتثبيت الأسماء والأرقام- إلى جانب منظمات أخرى ينظر إليها باعتبارها ستتولى إدارة الإنترنت، مثل الأمم المتحدة- من المرجح بشكل كبير أن تتورط في أهداف المشاريع التجارية الكبيرة والحكومات الغنية لعمل مضيفين طويلي الأجل" يقول ذلك العديد من محلي السياسة العامة. ويقولون أن الطريق الوحيد لتجنب الإنترنت من

(16) كيرين مكارثي "2005 : العام الذي دمرت في الولايات المتحدة الإنترنت، ذا ريجيستر: 29 ديسمبر 2005، www.the-register.co.uk

(17) سبق ذكره

(18) أمول شارما "العالم يريد دوراً أوسع للشبكة العالمية" سي كيو ويكل 14 نوفمبر 2005 صفحة 3042.

التقسيم والتشردم هو قيام الجماعات المدنية بالتصعيد لتكوين إجماع على مستوى العالم بخصوص قضايا الإنترنت.

إن العالم على طريق المزيد من الحكم المتعولم رغم أن الطريق طويل" يقول ذلك ميلتون ميلر وهو أستاذ الاقتصاد السياسي للاتصالات في جامعة سيراكيز والمؤسس المشارك لدائرة المستخدمين الغير تجاريين بمؤسسة الإنترنت لتثبيت الأسماء والأرقام.

### هل ينبغي السماح لشركات الهواتف والكابلات بالسيطرة على الإنترنت؟

وبينما أصبحت زيادة سرعة وصلات البث المكثف هي الأمر الطبيعي، تقول شركات الهواتف والكابلات التي تمتلك ما يسمى بأسلاك الميل الأخيرة التي تقوم بتوصيل المنازل والشركات بشبكة الإنترنت أنها في حاجة لمزيد من السيطرة على كيفية تحرك البيانات وما نوع البيانات التي يرسلها المستخدمون وذلك لتحسين الأمن وجودة النقل والوصول للبث المكثف.

ومع ذلك يقول مؤيدو حرية الإنترنت أن شبكة الإنترنت تعمل فقط عندما تكون "ماسورة مفتوحة" مع نقل كل البيانات على قدم المساواة وعندما يكون المستخدمون أحرارا في وضع ما يرونه من البرامج أو الأجهزة (السوفوير والهاردوير) على أطراف "الماسورة" دون طلب إذن- بالضبط مثلما يفعل عملاء الكهرباء عند توصيل شبكة كمبيوتر أو توستر بالكهرباء. ودون هذه الصفات الأساسية، لن تستمر الإنترنت في تبني الإبداع التجاري والنقاش المفتوح الضروري من أجل الديمقراطية" يقول ذلك مؤيدوا بقاء شبكة الإنترنت مفتوحة.

وتريد شركات الهواتف والكابلات تصريحا لتغيير هياكل "الماسورة المفتوحة" كي يكون باستطاعتهم " وضع أولويات " وتسريع نقل بعض البيانات. وسيؤدي السماح للشركات بتسريع نقل بعض المحتوى مثل الفيديو بزيادة المنافسة بالسماح بمزودي خدمة الإنترنت في التخصص" يقول كريستوفر يو وهو أستاذ قانون التكنولوجيا والترفيه في مدرسة القانون بجامعة فانديربيت.

ولكن آخرون يقولون أن السماح لممتلكي الشبكة بتبني أو تسريع البيانات سيعني أن الأفراد والشركات الغنية فقط ستحظى بخدمة أعلى من حيث السرعة وترك المستخدمين

الغير تجاريين والأفقر مع عوائق النت بطيئة الحركة . كما أن مثل هذا النظام سيعيق الإبداع وسيسمح لشركات الهواتف والكابلات بمنع أو تبطيء أو وضع مصاريف باهظة على شركات مثل فونتاغ التي تقدم تقنية الصوت عبر بروتوكول الإنترنت أو خدمة الهاتف عبر الإنترنت.

"لأن الشبكة حيادية ، فإن منشئي أي محتوى وخدمات جديدة على الإنترنت لا يحتاجون لإذن ... أو دفع مصاريف خاصة ليظهروا على الشبكة" قال ذلك فينتون سيرف وهو مطور سوفتوير مميز ورئيس مبشري الإنترنت بشركة جوجول" ونتيجة لذلك لقد شهدنا طابورا من العروض الجديدة الغير متوقعة" - من المواقع المفتوحة (البلوجز) وحتى تقنية نقل الصوت عبر الإنترنت -" التي لم تكن لتتطور إذا وجد تحكم مركزي في الشبكة"<sup>19</sup>.

وأضاف" إن النت الحيادية أمر مهم بالنسبة لقدرة أمريكا التنافسية، ففي أماكن مثل اليابان وكوريا وسنغافورة والمملكة المتحدة، تتسبب البادويدث الأعلى والبث المكثف الحيادي في موجات من الإبداع مما قد يهدد بإبعاد الولايات المتحدة للوراء أكثر فأكثر" قال ذلك كيرف.

وفي سياق دفاعهم عن عرضهم بفرض تكاليف أكثر على العملاء من أجل أولوية النقل، تصر شركات الهواتف أن بعض الشركات طلبت بالفعل دفع المزيد للحصول على خدمة أسرع.

"قد يكون صحيحا أن الشركات.... ترغب في الدفع مقابل الحصول على خدمة أفضل ولكنني أعتقد أنهم يفعلون ذلك بدافع الخوف " قال ذلك جيف بلفر وهو محلل إنترنت وأضاف "إنه استيلاء مقنن"<sup>20</sup>.

أما بالنسبة لإغلاق شركات الهواتف لمنافسين مثل فونتاغ وإيدويتاكر، يقول المدير التنفيذي لشركة إس بي سي كومينيكيشنز أنه غير قلق بخصوص خفوت عمله بسبب المنافسين على الشبكة لأنه يتحكم في خطوط بثهم "كيف في اعتقادك سيكون باستطاعتهم الوصول للعملاء" قال ذلك ويتاكر متسائلا" خلال ماسورة بث مكثف . الآن ما تريد أن تفعله فونتاغ والشركات التجارية الأخرى هو استخدام مواسيري بالمجان ولكنني لن أسمح

(19) شهادة أمام لجنة التجارة والعلوم المواصلات.مجلس الشيوخ 7 فبراير 2006.

(20) تم اقتباسه من مارجریت ريردون "مدير كويست التنفيذي يؤيد التضييق على الإنترنت، [www.zdnet.com](http://www.zdnet.com).

لهم بالقيام بذلك. ... فالإنترنت لا يمكن أن تكون مجانية بهذا المعنى، لأننا وشركات الكابلات قمنا باستثمار وتوقع أن تستخدم جوجول أو ياهو أو فونتاغ مواسيرنا بالمجان هو ضرب من الجنون<sup>21</sup>.

ولكن بعض الأكاديميين في التكنولوجيا يقولون أن خطة ويتاكر قد تصل إلى أن تصل التكاليف للضعف. "إن هذا الأمر شديد السوء" قال ذلك إدوارد فيلتين وهو أستاذ علوم الحاسب والعلاقات العامة في جامعة بينستون "إذا كنت أحد عملاء البث المكثف لشركة إس بي سي كنت سأسأل السيد ويتاكر ما سيكون بالضبط تكاليفي التي سأدفعها إذا لم تكن لشراء الوصول إلى جوجول وياهو وفونتاغ وأي خدمة إنترنت أريد استخدامها". الكثير من عملاء شركة إس بي سي مشتركون في خدمات البث المكثف التابعة للشركة للوصول فقط إلى ياهو وجوجول، إذا "لماذا يدفع جوجول لإس بي سي مقابل هذا؟ ولماذا لا تدفع إس بي سي مقابل هذا بدلا عن ذلك؟"<sup>22</sup>.

ويقر يوو بأنه قد يكون هناك "باعث قليل" لقيام شركات تزويد خدمة الإنترنت بالتميز ضد شركات تزويد خدمة الإنترنت المنافسة أو لقيام ركة هواتف بالتميز ضد شركة تزويد تقنية الصوت عبر بروتوكولات الإنترنت. وقال: "ولكن لأن أشخاص مختلفين يريدون أشياء مختلفة من الإنترنت، فإن تشجيع تنويع الشبكة سيؤدي لخلق سوق أكثر حيوية حيث يمكن لمزودي الشبكة التنافس على أسس أخرى بخلاف السعر.

وإضافة إلى ذلك، فإن السماح لشركات الاتصالات السلكية اللاسلكية بفرض رسوم إضافية على الشركات مقابل معاملة على الشبكة لها الأولوية قد يضع المبدعين في وضع سيء كما يخشى كثيرون "يقول ذلك جيمس جستو وهو زميل أول في مؤسسة هيريتاج المحافظة. وبدلا من ذلك، قد تكون الشركات الناشئة في أول صفوف من يدفعون ليحظوا بأولوية البث لأنه "لو كنت أبدأ تطبيقا حاسوبيا، فأنا أرغب أن أقول أن خدمتي الجديدة أسرع" كان هذا ما قاله. ويقول جاتسو "كما أن الشركات الناشئة يمكنها الحصول على رأس المال للدفع للمعاملة التي تحظى بالأولوية". من السهل الحصول على المال أسرع من الرؤية. "طالع" مثير للجدل "ص. 425".

(21) تم اقتباسه من "في إس بي سي كل شيء تمام ما عدا المدى والمجال" بنس ويك أولان 7 نوفمبر 2005.

(22) إدوارد فاتين "حيادية الإنترنت والتنافسية" مدونة الحرية لتتكر [www.freedom-to-tinker.com](http://www.freedom-to-tinker.com)

ويقول مارك ويجليتر، مدير التكنولوجيا بشركة فيريزون، أنه على عكس مخاوف مؤيدي الحيادية، فإن مالكي الشبكة لديهم باعث قوي لمساعدة العملاء على الوصول إلى قصى ما يمكن من مواقع الإنترنت. وقال: "نعتقد أنه أوسع وأثرى اختيار ... هو الذي يرضي العميل الأكثر رضا وسعادة".<sup>23</sup>

ولكن آخرون يقولون أنه لو كانت الشركات تريد معرفة رزم البيانات وتقوم بتسريع بعض المعلومات بشكل أسرع من الآخرين سيؤدي لتعطيل الخطاب الديمقراطي على الشبكة. فقد يتم وضع مواقع الإنترنت ذات الخطاب المثير للجدل في حارات بطيئة" يقول ذلك شيستر من مركز الديمقراطية الرقمية. ويقول "ولأن المنظمات الغير ربحية ذات عناوين الإنترنت المنتهية بـ (.org) حيث يجرى الخطاب المدني على الشبكة- لديها القليل من المال، ستتحول اتصالاتهم على الإنترنت إلى ما يشبه "طريقا قدرا" على الإنترنت. " يبدو أنه هذا في إطار قصة تجارية ولكنه أيضا في الحقيقة معركة لروح نظامنا للاتصالات."

قال محذرا: "وإضافة إلى ذلك، فإن مزودي محتوى التطبيقات الناشئة قد يتضررون من الروتين" " فاليوم، يمكن لأي شخص أن يفتح موقعا على الشبكة وينافس من أجل جذب انتباه مستخدمي شبكة الإنترنت". وقال: "غدا، ينبغي أن تظهر في مكتب شركات الهواتف والكابلات" للحصول على تصريح لربط تطبيقك الجديد بالشبكة"

وبشير مؤيدوا قانون الإنترنت الحيادي أن شركات الهواتف والكابلات لن تحترم الطبيعة الانفتاحية لشبكة النت ولا طبيعتهم الانفتاحية. وحسبما تقول بابليك نوليدج، وهي منظمة غير ربحية تؤيد شبكة إنترنت مفتوحة وحررة، فإن شركات تزويد خدمة الإنترنت حاولت استغلال كيفية استخدام مشتركى البث المباشر للنت ومنع المشتركين من استخدام وصلات البث المباشر لتوفير المحتوى للعامة في معارضة لتقليد الإنترنت الخاص بتقديم سلطة النشر للأشخاص العاديين<sup>24</sup>.

(23) تم اقتباسه عن مارجرى ريردون "فريزون تقول أن حيادية النت مروج لها بشدة" 31 مارس 2006 <http://news.com>

(24) جون وينلهاوسين الابن "الخواجز الجيدة تصنع بث مكثف سيء" ورقة بضاء للمعرفى العامة، بابليك نوليدج 6 فبراير 2006.

ومنعت عقود بث مكثف أخرى المستخدمين في المنازل من الدخول إلى الشبكات الافتراضية الخاصة التي يطلبها الموظفون لدخول شبكات عملهم من المنزل. وكذلك، حتى تدخلت وزارة الاتصالات العام الماضي، قامت شركة ماديسون ريفر تيليفون التي تخدم المناطق الريفية في إلينوي وعدة ولايات أخرى في الجنوب بمنع المشتركين من استخدام خدمة فونتاغ لتقنية الصوت عبر بروتوكولات الإنترنت<sup>25</sup>. وقامت شركة الاتصالات اللاسلكية كليرواير في كيركلاند بواشنطن بمنع خدمات البث المكثف " مثل الفيديو أو تقنية الصوت عبر بروتوكولات الإنترنت " التي تستخدم الكثير من البانديث ونجح مزودوا البث المكثف في الاحتشاد والتجمع من أجل سن قوانين في تسعة ولايات تحد من كيفية استخدام عملاء البث المكثف لأجهزتهم الخاصة<sup>26</sup>.

كما حدثت عملية منع للمحتوى على أسس أيديولوجية فكرية، طبقا لبلييك نوليدج. ففي العام الماضي قامت شركة تزويد خدمات الإنترنت الكندية تيليوس بمنع موقع إنترنت أنشأه اتحاد عمال يمثل موظفي تيليوس الذين كانوا على خلاف مع الشركة<sup>27</sup>.

### هل ينبغي السماح للحكومات المحلية بتزويد خدمة البث المكثف على الإنترنت؟

القليل جدا من الأمريكيين عندهم المقدرة على الوصول إلى البث المكثف مقارنة بدول متقدمة أخرى كما أن القليل جدا من الأمريكيين له اختيار مزودي خدمة بث مكثف على الإنترنت- وخصوصا في المناطق الريفية. وفي أواخر عام 2005، كان 24% فقط من من المنازل الريفية يستخدم شبكة إنترنت عالية الرعة في منازلهم مقارنة بـ 39 في المائة في المنازل الحضرية<sup>28</sup>.

إن توصيل كابلات التلفزيون أو تحديث خطوط الهاتف للمنازل المنعزلة في المناطق الريفية يكلف أكثر ويدر ربحا أقل من تركي كابل أو خطوط هواتف في المناطق الحضرية والضواحي ذات الكثافة السكانية العالية ولذا فإن المناطق الريفية هي آخر من يحصل على الخدمات الجديدة للاتصالات السلكية اللاسلكية.

(25) سبق ذكره

(26) سبق ذكره. الولايات التسعة هي أركانساس وديلاوير وفلوريدا وإلينوي وميريلاند وميتشجين وبنسلفانيا وفرجينيا وويومينج.

(27) سبق ذكره.

(28) جون هوريجان: "استخدام انترنت البث المكثف في الريف" فبراير 2006.

وللتغلب على المشكلة، بدأت عدد من الحكومات المحلية في تركيب أو التفكير في تركيب شبكاتها الخاصة بها أو تقوم بشراكة مع شركات خاصة. وتقول جماعات محلية أن هذه الجهود المنشأة حكومياً قد تدفع للمزيد من الأسواق التنافسية في مجال البث المكثف وتوسيع الوصول. ولكن شركات الهواتف والكابلات التي تقدم خدمات الإنترنت تقول أن خدمات البث المكثف التي توفرها الحكومة تستحوذ على أموال اشتراكات قد تستخدمها الشركات لمد البنية التحتية الخاصة بها للبث المكثف.

وفي سانبورن بأيووا، عدد سكانها 1300 نسمة- " خسرنا حوالي 50 في المائة من مشتركيها" خلال آخر خمسة سنوات لصالح خدمة بث كثف محلية، ليس بسبب الأسعار العالية أو الخدمات السيئة ولكن بسبب المنافسة الغير عادلة" قال ذلك دوجلاس بون المدير التنفيذي لشركة برمير كومونيكيشنز، أمام لجنة التجارة بمجلس النواب يوم 14 نوفمبر<sup>29</sup>. وقال " لا تستطيع شركات تزويد خدمة شبكة الإنترنت التنافس مع عروض البث المكثف الخاصة بالحكومات المحلية لأن الهيئات المحلية لا تدفع ضرائب التي تأتي على أكثر من 40 في المائة من أرباحنا. من الصعب التنافس عندما يبدأ المجلس المحلي ... بتخفيض يصل إلى 40 في المائة"<sup>30</sup>.

إضافة إلى ذلك، لأن معظم البث المكثف الخاص بالحكومة المحلية في المناطق الريفية، فإن المشاريع تمثل أكبر تهديد لأصغر شركات تزويد خدمات الإنترنت التي تقوم عموماً بخدمة المناطق الريفية التي تتجاهلها شركات الهواتف والكابلات الكبرى، حسبما يقول بريت جلاس وهو مالك لشركة اتصالات لا سلكية صغيرة وهي Lariat.net في لارامي بويو. كما أن شبكات البث المكثف المحلية المدعومة تستبعد الشركات اللاسلكية الناشئة الصغيرة مما قد يعني منافسة أقل على المدى الطويل لأن شركات تزويد خدمات الإنترنت اللاسلكية هي أكبر تهديد تنافسي بالنسبة لمزودي خدمات الإنترنت من شركات الهواتف والكابلات، كان هذا ما قاله<sup>31</sup>.

(29) تم اقتباسه من " لجنة التجارة والعلوم والمواصلات بمجلس الشيوخ تعقد جلسة استماع بخصوص قضايا بشأن الاتصالات " مضابط الكونجرس 14 فبراير 2006 www.cq.com .

(30) سبق ذكره

(31) تم اقتباسه من دانا بلانكنهورن " ستحصل على البث المكثف بالمطالبة به" مدونة ذيد نت 5 أبريل 2006.

كما يقول معارضون أن البث المكثف المدعوم محليا قد يكون استخداما غير عادل وغير كفاء للأموال العامة. " من غير المرجح أن يستفيد أكثر من عدد صغير من السكان" قال ذلك جوزيف باست رئيس هارت لاند إنستيتيود وهو مركز أبحاث سوق حرة موجود في شيكاغو، مما يجعل من الصعوبة بمكان " تبرير التكلفة المنخفضة" التي سيتحملها كل دافعي الضرائب المحليين. ويقول أنه لا أيضا يمكن تبرير التكلفة تحت ادعاء تحسين المجتمع بشكل شامل لأنه ضرب من الخيال تصور أن البث المكثف هو أسلوب مقتصد لتحسين التنمية الاقتصادية<sup>32</sup>.

ولكن مؤيدي البث المكثف المحلي يوضحون أن العديد من المشاريع لا ينافس المشاريع التجارية الخاصة. " الأغلبية الساحقة من المشاريع هي نتاج شراكة القطاع العام بالقطاع الخاص" قال ذلك مسئولوا مدن بأربعة مدن بولاية تكساس في خطاب يوم 13 فبراير إلى السيناتور كي بيلي هنتيسون هو عضو جمهوري عن تكساس. واعتبروا الادعاء بأن البث المكثف للقطاعين العام والخاص يهدد القطاع الخاص بأنه "نقطة ثانوية"<sup>33</sup>.

كما يقول مؤيدوا البث المكثف الحكومي بأن الحظر المعتاد ضد منافسة القطاع العام للخاص لا ينطبق على البنى التحتية للبث المكثف لأن البث المكثف منفعة عامة وليست خاصة.

فلو كانت خدمات الإنترنت العالية السرعة " سلعة خاصة بشكل خالص... مثل نوادي الجولف، فيمكنني التغلب على توفير الحكومة" قال ذلك توماس رولي وهو زميل في معهد بحث سياسات الريف الموجود والتابع لجامعة ميسوري. ولكن "مزاياها تزيد كثيرا عن الاستخدام الفردي لتصل إلى تحسين السلامة العامة والرعاية الصحية والمدارس والاقتصاد لسائر المجتمع. بخصوص كل هذه الخدمات، إذا لم يستطع أو لم يقيم القطاع الخاص بتوفيرها للجميع بأسعار في المتناول .... ينبغي على القطاع العام أن يقوم بذلك"<sup>34</sup>.

(32) جوزيف إل باست " البلدية امتلكت شبكات البث المكثف " تقييم نقدي (نسخة مراجعة) [www.hearland.org](http://www.hearland.org) أكتوبر 2004.

(33) [www.baller.com/pdfs/Texas\\_2-14-06.pdf](http://www.baller.com/pdfs/Texas_2-14-06.pdf)

(34) توماس رولي " حيث لم يذهب البث المكثف من قبل" معهد بحث السياسات الريفية 19 أغسطس 2005.

# خلفية

## مولود في الولايات المتحدة

في أوائل ستينات القرن الماضي، كان صراعا نوويا على وشك الوقوع بين قوى الحرب الباردة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وتساءل الباحثون الأمريكيون: هل يمكن بناء شبكة اتصالات يمكن أن تتجو من الصراع النووي؟<sup>35</sup>. ونتج عن جهودهم إنشاء الإنترنت التي لم نفهم نتائجها الاجتماعية والتكنولوجية سوى هذه الأيام. فالشبكات التقليدية- مثل نظام الهاتف ونظام البريد- يرسلان الرسائل من خلال نقاط تحويل مركزية وهي معرضة للتعطل في حالة تعرض النقاط الحيوية للدمار. فقام بول باران وهو مهندس كهرباء في شركة راند RAND وهي مركز أبحاث خاص بالقضايا العسكرية، قام بطرح شبكة ذات نهايات طرفية عديدة كل منها قادرة على تمرير البيانات لنقطة أخرى في الشبكة حتى تصل البيانات إلى مكان الوصول. كما أنه اقترح تقطيع الرسائل إلى جيوب أصغر من المعلومات المرقمنة. كل جيب يمكن مخاطبته بشكل منفصل ويسافر بنفسه للكمبيوتر المحدد أو المرسل إليه.

وكان يبدو عدم كفاية خطة الشبكة مع وجود عدد آخر من الباحثين الذين كانوا يتصورونها في نفس الوقت، ولكن كانت في الحقيقة مليئة بالمشاكل فكانت مصممة مع وضع يوم القيامة في الحسبان " فال ذلك كاتب الخيال العلمي والتكنولوجيا بروس ستيرلنج. سيتم توجيه كل جيب رقمي مثل البطاطس الساخنة من نهاية طرفية إلى نهاية طرفية تقريبا في اتجاه مكان الوصول الخاص بها حتى تصل إلى المكان المناسب. إذا تم تدمير أجزاء كبيرة من الشبكة، لم يكن هذا يعني شيئا بكل بساطة. ستظل الجيوب محمولة في الهواء مع ذلك لتمر جانبيا في المجال بأي نهايات طرفية تتجو<sup>36</sup>.

وفي عام 1969، تم تطبيق المفهوم بشكل عملي لأول مرة عندما تم ربط سبعة كمبيوترات كبيرة في مؤسسات أمريكية بشبكة اتصالات تحويل تلفزيوني غير مركزية. ويتمويل من وكالة المشاريع البحثية المتقدمة التابعة لوزارة الدفاع ، سمحت أربانيت لباحثين

(35) للمزيد من المعلومات طالع: الإنترنت تتقدم، لجنة الإنترنت في البنية التحتية المتكونة (2001)، وبارلي لاينر وآخرون " تاريخ

مختصر عن الإنترنت " جماعة الإنترنت [www.isoc.org](http://www.isoc.org).

(36) بروس ستيرلنج " تاريخ مختصر عن الإنترنت " مجلة الخيال العلمي والفتازيا فبراير 1993.

بنقل بيانات وحتى برمجة أجهزة كمبيوتر بعضهم البعض - عن طريق خطوط مخصصة عالية السرعة.

وكان العلماء متحمسون بخصوص أربانيت التي سمحت لهم بالدخول لوقت المستخدم الصعب الوصول إليه وذلك عن طريق كمبيوترات بعيدة وسريعة. وبحلول عام 1972، كان للشبكة 37 نهايات طرفية. وخلال السبعينيات تم ربط شبكات كمبيوتر أخرى في الولايات المتحدة وفي الخارج بما يسمى ARPANET، وولدت الإنترنت- وهي الشبكة التي تضم الشبكات .

ومنذ أيامها الأولى، أعطت البنية الغير مركزية بشكل أساسي للإنترنت مقدرة غير مسبوقة على التطور بطرق لم يتوقعها مخترعون، وهي صفة تقع الآن وسط معركة اليوم بشأن الإنترنت.

تم تشييد ARPANET لتسهيل الحوسبة فائقة التقنية والاتصالات الحكومية. ولكن ولمفاجئة الكثيرين قام مستخدمو التقنية الفائقة بتبني النظام لأغراض عادية - بإرسال بريد إلكتروني بشكل مجاني . وبحلول عام 1973، كان البريد الإلكتروني يمثل ما يصل إلى 75 في المائة من المرور في الشبكة.

وبحلول عام 1975، طور مستخدمون تطبيقا جديدا آخر - وهي قوائم بريديّة لإرسال رسائل فردية لأعداد كبيرة من المشتركين. قوائم المناقشة تلك أدت لميلاد أول المجتمعات على شبكة الإنترنت - وهي جماعات على مستوى العالم متصلة بكمبيوترات متصلة بالشبكة واهتمامات مشتركة. وبينما كانت بعض القوائم متصلة بالعمل، كان العديد منها غير ذلك. كان أشهر القوائم الغير رسمية الأولى SF-Lovers (محبّي الخيال العلمي)، وهي قائمة تختص بمناقشة الخيال العلمي.

ومع قيام الإنترنت وبهدوء بتبني أساليب جديدة للتواصل، ظلت صناعة الاتصالات التقليدية بعيدة. وكان مستخدموا الإنترنت يدفعون رسوما مقابل استخدام خطوط الهاتف لنقل بياناتهم، ولكن وبمعزل عن هذا لم تعط شركات الهاتف اهتماما لشبكة الويب . " لقد كنا محظوظين لأنه لم يكن هناك صناعة إنترنت تجارية في ذلك المجال " قال ذلك روبرت كان وهو مطور شبكات سابق في DARPA والذي قام لاحقا بتأسيس شركة مبادرات البحث القومي الغير ربحية لتطوير تنمية البنية التحتية للمعلومات. " لم يكن هناك مزودي خدمة

إنترنت ولم يكن هناك أي شيء تجاري. ولذلك، لم يجد أي شخص أن المبادرة الأولى للإنترنت تمثل تهديدا لعمله التجاري". وقال موضحا: "وفي الحقيقة، فقد أصدرت شركة إيه تي & تي قرارا واعيا بتجنب شبكات الكمبيوتر. لقد كانوا يعتقدون أنه بإمكانهم جني الكثير من المال ببيع .... الدوائر الخفية.<sup>37</sup>"

كانت شركة إيه تي & تي - التي كانت في ذلك الحين شركة احتكار هواتف - على علم دائم بتقدم ARPANET ولكنها لم تتأثر. المدير التنفيذي لـ إيه تي & تي جاك أوسترمان قال عن أحد عروض DARPA " في البداية لم يكن يفلح، وإذا كان، فلتلحقنا اللعنة لو كنا سنسمح بإنشاء منافس على أيدينا."<sup>38</sup>

وفي عام 1974، رفضت إيه تي & تي عرضا لإدارة ARPANET.<sup>39</sup>

## معركة البحث:

وخلال ثمانينيات القرن الماضي، انتشرت الإنترنت انتشار الهشيم من أقل من 1000 كمبيوتر مضيف معظمها في الولايات المتحدة إلى الملايين على مستوى العالم ولكن شركات الهواتف والكابلات ظلت إلى حد كبير تتجاهلها. وتوسعت الإنترنت من قطاع البحث إلى القطاع التجاري بداية من منتصف وأواخر تسعينيات القرن العشرين. وبدأت تنتج أعمال تجارية خاصة بالتجارة الإلكترونية مثل مواقع الإنترنت الحالية الواسعة الانتشار. وبسبب غضبها من المنافسة المحتملة، طلبت شركات الهواتف من الكونجرس في منتصف تسعينيات القرن العشرين حظر التليفونات على الإنترنت، ولكن المشرعين رفضوا. وظهر عالم جديد في أواخر تسعينيات القرن العشرين عندما سمحت تكنولوجيا البحث المكثف باستخدام ألياف بصرية وكابلات لنقل البيانات بسرعة فائقة، سمحت لمستخدمي الإنترنت بإرسال ليس فقط النصوص ولكن أيضا الرسائل الصوتية ورسائل الفيديو. وع تزايد السرعات القصوى طوال الوقت، ولكن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية يعرف

(37) "تجميعها كلها مع روبرت كان" أوبكويتي: مجلة ومنتدى خاص بتكنولوجيا المعلومات تابع إيه سي إم.

(38) تم اقتباسه من لورانس ليسيج "إنه الهيكل سيدي الرئيس"

<http://cyber.law.harvard.edu/works/lessig/cable/cable.html>.

(39) سكوت بارتر، "منع سلطة الإنترنت" نيتوركورلد 6 يناير 2006 [www.networkworld.com](http://www.networkworld.com).

النقل بالبت المكثف بأنه نقل 256 كيلو بايت في الثانية أو أسرع لكل من التنزيل والتحميل- بينما وزارة الاتصالات الأمريكية تعتبر البث المكثف بأنه نقل 200 كيلو بايت في الثانية أو أسرع.

ومع رقمة وزيادة سرعة الاتصالات، تغير شكل الاتصالات السلكية واللاسلكية فيما يخص الصناعات المسيطرة- شركات الهواتف ومحطات الكابلات التليفزيونية. وفي البداية، بدأ مشغلو الكابلات تقديم وصلات إنترنت زيادة على خطوطها. وردت شركات الهواتف بإضافة ما يسمى خطوط المشترك الرقمية (DSL) وهي أسلاك قادرة على البث المكثف ذات سرعة تتراوح حول 128 ميغابايت في الثانية- أقل كثيرا من البث المكثف بالكابلات.

وإضافة إلى ذلك، فإن شبكة الإنترنت المبدعة التي مازالت تدور يمكنها الآن توفير المنتجين اللذين يصنعان أموالا لصناعات الاتصالات - وهما اتصالات الصوت والفيديو. وفي عام 1996، عندما قام الكونجرس بإصلاح القانون الفدرالي للاتصالات السلكية واللاسلكية لأول مرة منذ سنوات عدة، اعتقد المشرعون أنهم أنشؤوا إطارا لسوق تنافسي للاتصالات السلكية واللاسلكية سيصمد كثيرا في المستقبل<sup>40</sup>. ومع ذلك، توقع قليلون أنه خلال سنوات قليلة سشركات الإنترنت مثل جوجول فيديو أو فوننتاج ستقدم خدمات هاتف و فيديو ستنافس وبشكل مباشر شركات الهواتف والكابلات - التي تمتلك خطوط البث التي سيتم عليها نقل تلك المنتجات التنافسية.

لقد كان قانون عام 1996 غافلا عن قوة التكنولوجيا والإنترنت على إحداث تغييرات في كل شيء" قال ذلك مايكل باول الذي عينه الرئيس جورج دبليو بوش ورأس وزارة الاتصالات من عام 2001 حتى 2005<sup>41</sup>.

في السنوات القليلة الماضية ومع عدم رغبة الكونجرس في الخوض في قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية مرة أخرى، ظلت وزارة الاتصالات والمحاكم وتشريعات الولايات تدخل في معارك مريرة بخصوص البث المكثف.

(40) لمزيد المعلومات طالع ماسي وكاثي كوش "الانقسام الرقمي" سي كيو ريسيرشر 28 يناير 2000 صفحات 41-64.

(41) تم اقتباسه من إليزابيث فاسرمان "المعارك الجديدة بين شركات الاتصالات: السعي وراء تحديث قانون أساسي" سي كيو ويكلي

كانت شركات الهواتف ينظر إليها لفترة طويلة باعتبارها "ناقلات مشتركة" وهي قنوات مفتوحة ومطلوبة لقبول كل المرور دون تمييز مقابل إخلائها من المسؤولية القانونية بسبب الاتصالات التي تنقلها . ولكن لم يتم اعتبار شركات الكابل "ناقلات مشتركة". ومع ذلك، وقبل عام 2002، طلبت وزارة الاتصالات منها تأجير خطوط إنترنت البث المكثف الخاصة بها لشركات تزويد خدمات الإنترنت مقابل شروط معقولة.

ولكن المبدأ الأساسي لقانون 1996 وهو مبدأ إرشادي لإدارة بوش هو أن صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية سيكون من الأفضل لها التحرر من اللوائح الحكومية. وبداية من عام 2000، أصرت شركات الكابلات أنها لا تستطيع توسيع الوصول لأن اللائحة تعيقها. ويعتبر أهم شكوى لمشغلي الكابل هي طلب الوصول المفتوح لتأجير خطوط لشركات تزويد خدمة الإنترنت المنافسة.

وفي عام 2002، قدمت وزارة الاتصالات هذا الطلب قائلة أنه عندما يشتري العملاء خدمة الكابل والمودم فهم يشترون فقط خدمة "معلومات" وليس خدمة الاتصالات التقليدية ذات الطرفين مثل خدمة الهاتف . وأعفى القرار مزودي الكابل-المودم من فتح خطوطهم لمزودي خدمة الإنترنت ومن لوائح أخرى.

لم يكن كل مفوضي وزارة الاتصالات سعداء. فقد قال المفوض مايكل كوبس أنه بدون وصول مفتوح " فإن الإنترنت التي نشأت وترعرت على الانفتاحية قد تصبح إقليمياً تابعا للناقلين المسيطرين القادرين على كبح الوصول.... عن الكل ما عدي مزودي خدمة الإنترنت التابعين لهم" وهي نتيجة اعتبرها "مثيرة للسخرية"<sup>42</sup>.

واستمرت شركات تزويد خدمة الإنترنت تصر على أن الإنترنت هي نظام اتصالات له طرفان وقاتلت في المحاكم من أجل الوصول إلى خطوط الكابلات. ولكن في شهر يونيو عام 2005، في قضية الرابطة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية والكابل ضد براند إكس لخدمات الإنترنت، أيدت المحكمة العليا الكابلات وألغت حكم محكمة ابتدائية<sup>43</sup>.

(42) مايكل كوبس : بيان معارض، جي إن رقم 185-00.

(43) رابطة الاتصالات السلكية واللاسلكية والكابلات القومية ضد خدمات الإنترنت براند إكس ، 543 الولايات المتحدة 2005.

وفتح حكم براند إكس الباب أمام شركات الهواتف لرفع نفس الدعوى- أي خدمات إنترنت البث المكثف المحمولة على خطوط الهواتف لا تكون عرضة لقواعد الناقلات الشائعة المستمرة منذ قرن. وفي أغسطس عام 2005، وافقت وزارة الاتصالات. وبدءا من شهر أغسطس عام 2006، لن تكون شركات الهواتف مضطرة لتقديم وصول مجاني لوصلات الدي إس إل لمزودي خدمات الإنترنت- مثل أمريكا أونلاين. ستكون شركات الهواتف قادرة على بيع أو تأجير خطوط الدي إس إل الخاصة بها لأي سعر عادل يروونه رغم أنهم سيظلون مطالبين بتقديم وصلات الاتصال الأبطأ بشكل مجاني للمنافسين.

ونتيجة لذلك، سوف تختفي معظم شركات تزويد خدمات الإنترنت التي لا تقدم خدمات هواتف (ليست شركات هواتف) " قال ذلك جروفورد من مدرسة كارديوزو للقانون. " شركات الهواتف ستبتلعهم وسيقل كثيرا مدى الاختيار لدي مزودي خدمة الإنترنت". شركات الهواتف والكابلات نفسها ستقوم بالبدء في بيع "حزمات من الخدمات"- مثل خدمة هواتف المسافات البعيدة والمحلية مع خدمة الإنترنت دي إس إل- التي لا مفر للمستهلكين من شرائها.

ومع ذلك فإن قرار وزارة الاتصالات سيشجع " استثمارا أكبر... في شبكات البث المكثف" قال ذلك جيمس سي سميث وهو النائب الأول لرئيس إس بي سي كوميونيكيشنز، في معرض دفاعه عن قرارهم<sup>44</sup>.

ولكن مؤيدو الإنترنت وبعض المنظمين متشككون. فوجود شركة هواتف كبيرة واحدة وشركة محطات كابل كبيرة واحدة باعتبارهما مزودي البث المكثف الوحيدين لن يدعم الإبداع ولا السعر المنخفض" قال ذلك كوبس وأضاف: " اعتقدت أن قانون 1996 كان واضحا في قوله: " ليتم إنشاء مزويدين متنافسين ثم بما بتحريرهم " ولكن ما الشيء المعاكس الذي حصل ، التحرير قبل أن تتكون المنافسة".

وبالفعل، رغم أن "قانون 1996 كان ينوي تعزيز المنافسة فقد حدث العكس: تم تعزيز شركات الهواتف والكابلات منذ ذلك الحين- وهي حقيقة مزعجة لأن الإنترنت وسالة اتصالات رئيسية للديموقراطية" قال ذلك كوبس. ففي عام 2005 على سبيل المثال، وافقت

(44) تم اقتباسه من "وزارة الاتصالات الفدرالية تعيد تصنيف الدي إس إل كخدمة بيانات" أناليسيت فيوز 20 سبتمبر 2005

وزارة الاتصالات على عملية دمج إس بي سي كومونيكايشنز و إيه تي & تي ولكنها قيدت الشركة بشرط مطبق خاص بحيادية الإنترنت- لتمنع عملاق البث المكثف من التجريم بين محتوى الإنترنت لمدة عامين. "هذا يسمح للكونجرس بوقت لتلبية القضية ولإشراك الشعب الأمريكي" قال ذلك كوبس.

ومثلما حدث في عديد من الدول، تعهدت شركات الهواتف الأمريكية في تسعينيات القرن الماضي بتحديث البنية التحتية من أجل الوصول الفائق السرعة. وفي الولايات المتحدة، قام الكونجرس ووزارة الاتصالات بتخفيف بعض اللوائح المفروضة على شركات الهواتف جزئياً لأن الشركات قالت أنها ستستخدم الأرباح الزائدة في تحديث خطوط النقل.

وقامت حكومات أخرى مثل اليابان وكوريا الجنوبية بمراقبة وبشكل مجحف عمليات تحسين البنى التحتية في بلادها للتأكد أنها تمت. وفي كثير من الدول ظلت شركات الهواتف شركات احتكارية معرضة لرقابة شديدة قد يتم إجبارها على تشييد بنية تحتية. ولكن الحكومة الأمريكية اعتمدت على ما تعتقد أنه حوافز سوقية للقطاع الخاص من أجل إعداد البلاد للبث المكثف دون إنشاء سياسة واضحة للقيام بذلك أو النقاش في الاقتصاديات بشكل كامل للقيام بهذا.

وفي أثناء ذلك، وفي الولايات المتحدة كانت المناطق الريفية خصوصاً تحارب تباطؤ شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية في مد البث المكثف. ومع عدم أو قلة توفر البث المكثف في بعض الأسواق أو أن الأسعار مرتفعة بالنسبة للأسر ذات الدخل المحدود، قامت الحكومات المحلية بإنشاء "المواسير" اللاسلكية والألياف البصرية الخاص بها.

وغالبا ما تستخدم الحكومات المحلية خطوط الألياف المثبتة بالفعل بواسطة شركة كهرباء مملوكة محليا أو في شراكة مع شركة قطاع خاص. وعلى سبيل المثال، تقوم شركة شركة تزويد الإنترنت أي إس بي إيرث لينك بنشر ناقلات لاسلكية أو أعمدة كهرباء في فيلادلفيا لتقديم وصلة منخفضة التكلفة ستدعمها المدينة للسكان محدودي الدخل.

ولكن شركات الهواتف والكابلات تحارب مثل هذه الجهود بحشد مشرعي الولاية لعرقلة ما يعتبرونه منافسة يتم دعمها من الأموال العامة. والآن أصدرت أربعة عشر ولاية تريعات تحد من قدرات المجالس المحلية على تقديم خدمات اتصالات للسكان.

# الوضع الحالي

## الكفاح من أجل الإنترنت

الكونجرس يقوم بإصلاح قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية لعام 1996 بعد عشرة سنوات فقط من سنه. وهذه المرة، ستكون الأولوية القصوى لمد قدرات البث المكثف في البلاد وهي كانت مجرد إشارة عابرة على شاشة الرادار منذ عشر سنوات. كما أن حيادية الإنترنت ستكون أمرا جديدا محيرا في النقاش.

وخلال العام الماضي، تناقشت مجموعة من جماعات المستهلك والتأييد وشركات الإنترنت أنه ينبغي على الكونجرس أن يطالب ناقلي الإنترنت بمعاملة المحتوى على الشبكة بشكل حيادي بدلا من وضع بيانات مختارة على خطوط ذات أولوية قصوى ومن المفترض أنها أيضا مكلفة. ولكن شركات الهواتف والكابلات تقول أن منعها من تطوير مثل هذا المرور ذو السعر الأعلى يصل إلى قرار مجحف وأن تقديم خدمة الأولوية هو الطريق الوحيد الذي يمكنهم توفيره لتوصيل البث المكثف لكامل البلاد.

وفي 27 إبريل، فازت صناعات الهواتف والكابلات جولة في المعركة عندما وافقت لجنة التجارة والطاقة بالمجلس التشريعي على مشروع قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية بعد أن رفضت، 22-34، مادة خاصة بحيادية الإنترنت تحت رعاية النائب إدوارد جي ماركي وهو عضو الحزب الديموقراطي عن ماسوشيتس.

وقال ماركي: "هناك اختيار جوهري. وهو الاختيار بين التصميم الضيق من ... حفنة قليلة من الشركات الكبيرة جدا وبين أحلام وإبداعات الآلاف من المبدعين والشركات على الشبكة<sup>45</sup>."

والإجراء النهائي الذي كتبه الجمهوري عن ولاية تكساس بارتون أعطى بدلا من ذلك السلطة لوزارة الاتصالات الفدرالية للتحقيق في مزاعم أن الشركات الناقلة تقوم بمعاملة المحتوى على الإنترنت بشكل غير عادل وبتوقع غرامات تصل إلى 500 ألف دولار لإغلاق أو الحظ من مستوى الوصول إلى المواقع على شبكة الإنترنت.

(45) تم اقتباسه من مكلاان مكلاج "الجمهوريون يتغلبون على اقتراح حيادية الإنترنت" 6 إبريل 2006

كما أن مجلس الشيوخ من المتوقع أن يناقش تشريعا لإصلاح قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية هذا العام رغم أنه لم يتم الإعلان عن أي جدول. وقدم السيناتور رون ويدون، وهو عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي عن ولاية أوريغون، مشروع قانون يقضي بأن تقوم شركات تزويد خدمة الإنترنت بمعاملة كل محتوى الإنترنت على قدم المساواة. وقام نائبا مجلس الشيوخ أوليمبيا سنو وهو جمهوري عن ولاية مين وبيرون دورجان وهو عضو ديموقراطي عن ولاية نورث داكوتا، بتقديم إجراء مشابه من كلا الحزبين.

وقال رئيس لجنة التجارة بمجلس الشيوخ تيد ستيفنز وهو عضو جمهوري عن ولاية ألاسكا أنه يؤيد الحيادية من حيث المبدأ ولكنه غير متأكد حتى الآن ماذا سيحوي مشروع القانون. "سنقوم بوضع عدد هائل من البنود التي يريد الناس إدراجها" كان هذا ما قاله<sup>46</sup>. وليس أمرا مفاجئا في سنة انتخابات الكونجرس، فقد تكثف حشد اللوبي وكذلك التبرعات السياسية- كما حدث عام 1996 وكانت سنة انتخابات كذلك.

وفي 26 أبريل، انضمت الشركة العملاقة في تصنيع شرائح الكمبيوتر إنتل إلى قائمة طويلة من شركات الإنترنت والحاسوب ومنها ميكروسوفت وجوجل وإي باي وأمازون وجماعات مناصرة من مختلف الأطياف السياسية للضغط من أجل تشريع قانون خاص بالحيادية. وجماعة المتقاعدين AARP والجماعة السياسية الليبرالية MoveOn.org ورابطة المكتبة الأمريكية وكن أونرز أو أمريكا كلها تؤيد الحيادية.

وفي نفس الوقت، يقول معارضو صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية أن شركات الهواتف والكابلات قد تدفع من أجل الوصول إلى أفئدة المشرعين المتعثرين ماليا الذي يرشحون أنفسهم من أجل إعادة الانتخاب لفترة أخرى. فمثلا في 31 مارس، كانت عملاق الكابلات كومكاست أكبر مساهم في حملة بارتون عام 2006 وكانت إيه تي & تي رابع أكبر ممول له، حسبما أفاد موقع التمويل السياسي OpenSecrets.org. وفي حملة بارتون 2003-2004 كانت كومكاست ثالث أكبر ممول وكانت إس بي سي في المركز الثالث.

كما أن بعض أعضاء الحزب الديمقراطي الذين يعارضون تشريع ماركس الخاص بحيادية شبكة الإنترنت لديهم علاقات مالية بشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية. والنائب

(46) تم اقتباسه عن دكلان مكلاج "عضو مجلس شيوخ: حيادية النت قد لا تحدث" 22 مارس 2006

بوبي رش وهو نائب إلينوي عن الحزب الديمقراطي اشترك في رعاية مشروع قانون بارتون الخاص بالاتصالات السلكية واللاسلكية وهو مؤسس شركة ريبيرث أوف إنجلوود كوميونيتي ديفيلوبمنت كورب وهي مجموعة في المنطقة مسقط رأسه التي تسلمت منحة مليون دولار من مؤسسة إس بي سي<sup>47</sup>.

وبينما يناقش الكونجرس تعديل الاتصالات السلكية واللاسلكية، مشاريع قوانين خاصة بالبت المكثف جرى أيضا النظر فيها. وفي المجلس التشريعي، قدم نائب التابع للحزب الجمهوري عن تكساس بيت سيسونز تشريعا لمنع المجالس المحلية من إنشاء شبكات بث مكثف في المناطق المحلية التي تتوفر فيها خدمة البث المكثف الخاص. وفي مجلس الشيوخ، جون ماكين النائب الجمهوري عن أريزونا وفرانك آر لاوتنبرج وهو النائب الديمقراطي عن نيو جيرسي يقدمون مشروع قانون للسماح بالحكومات المحلية بتقديم خدمة البث المكثف.

ومع ذلك يتوقع قليلون تمرير مشروع قانون شامل في عام 2006. فقد ظل قانون عام 1996 للاتصالات السلكية واللاسلكية في عملية التكوين لعدة سنوات، "ولا اتصور لماذا سيكون هذا أسهل" قال ذلك كارول ماتي وهو نائب وزير الاتصالات الفدرالية سابقا وهو الآن يعمل في الإجراءات الاستشارية التنظيمية لدلويت & توتش<sup>48</sup>.

### أين الأيكان (هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة)

كما يمثل هذا العام معلما مهما في السعي وراء تحكم عالمي في الإنترنت. فعقد هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة مع الحكومة الأمريكية الخص بإدارة نظام وضع عنوان لاسم الدومين سينتهي في شهر سبتمبر وكانت الجماعات الدولية تناقش هيكلًا محتملا جديدا للحكم يستمر لسنوات عديدة.

وحتى أواخر تسعينيات القرن الماضي كان باحثون فرديون وبعض المنظمات الأمريكية الصغيرة قامت بإدارة الوظائف الفنية للإنترنت نيابة عن الحكومة الأمريكية. وكان الهيكل

(47) "تفسير التبرعات براءة التليفونات" شيكاغو صن تايمز 26 أبريل 2006.

(48) تم اقتباسه من كيلي تيل "قانون 1996 للاتصالات السلكية واللاسلكية يتحول 10" نيو تيليفون 8 فبراير 2006

متماشيا مع تاريخ الإنترنت باعتبارها تكنولوجيا تمت بتطوير أمريكي. ولكن مع اقتراب القرن الحادي والعشرين، أدى الحجم المتضخم للإنترنت والأهمية العالمية المتزايدة لدفع الرئيس بيل كلينتون لتحويل التحكم في عناوين الإنترنت إلى أيكان وهي مجموعة خاصة غير ربحية تدير النواحي الفنية لشبكة الإنترنت من مدخلات المجموعات الخاصة والعامه على مستوى العالم.

وكانت نية الحكومة الأمريكية، التي تم التعبير عنها في سلسلة من التعاقدات بين أيكان ووزارة التجارة، هي التوجه في النهاية نحو المزيد من التحكم العالمي. ومع ذلك في العام الماضي، أعلنت إدارة بوش أنها البحث العالمي عن هيئة تحكم بديلة تركز بشكل كبير على أساليب التحكم الحكومية وأن الولايات المتحدة لن تتقل وظائف شبكة الإنترنت إلى موظفي حكومة دوليين - مثل الأمم المتحدة- التي قد تعيق الإبداع أو قد تتأثر بشكل شديد بالحكومات القمعية<sup>49</sup>.

وتدرس الحكومة الأمريكية كل الخيارات مع إنهاء العقد الحالي مع أيكان في شهر سبتمبر" يقول ذلك المتحدث باسم هيئة المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية القومية التابعة لوزارة التجارة والتي تراقب الاتفاقية. وفي قمة دولية في شهر نوفمبر، وافق المشاركون على إنشاء منتدى به مساهمون عديدون ليجتمعوا في وقت ما أواسط عام 2006 للوصول إلى إجماع عالمي بخصوص القضايا المهمة الخاصة بالإنترنت مثل البريد الضار والجريمة على الإنترنت وتقاطع القانون القومي وقواعد الإنترنت بخصوص الرقابة.

## التوقف مع

### اللاسلكي يحدث

إذا كانت الإنترنت تحيا باعتبارها وسيلة انفتاحية، فلأن المستخدمين- من مهندسي البرامج إلى المراهقين الذين لهم صفحات على MySpace.com- يريدون آليات أمنية تسمح بالإبداع مع منع التهديدات المحلية والعالمية التي تواجه حرية الإنترنت، يقول ذلك خبراء تكنولوجيا.

(49) تيم ريسيفر "الولايات المتحدة تقول لن تتحكم أي هيئة تابعة للأمم المتحدة في الإنترنت" واشنطن فايل 24 أكتوبر 2005

<http://usinfostate.gov>.

واليوم، حقيقة أن عشرات الملايين من الماكينات في أيدي المستهلكين متصلة بشبكات يمكنها إظهار إعادة برمجة في بحر ثواني، هذه الحقيقة تعني أن هذه الكمبيوترات معرضة لتغييرات وشيكة"، بواسطة فيروسات شريرة وأحمال ثقيلة من البريد الضار الذي يغرق الإنترنت، حسبما يقول جوناثان زيتران أستاذ التحكم في الإنترنت في جامعة أوكسفورد. وقال زيتران أن الخطر الحقيقي الذي يواجه انتشار الإنترنت في عالم من المستخدمين الغير متخصصين سيؤدي لا محالة إلى إغلاق الإنترنت بواسطة حكومات ومزودي خدمات إنترنت بطرق ستقضي على اختيار المستخدم وعلى الإبداع، إذا لم يطالب المدافعون عن انفتاحية الإنترنت أو يطوروا أمن ومسئولية محسنة للشبكة مع الإبقاء على مقدرة المستخدمين على الإبداع<sup>50</sup>.

وعلى سبيل المثال، يمكن بيع أجهزة الكمبيوتر الشخصي بزراير تحويل في لوحات المفاتيح. ففي وضع "أحمر"، يمكن للكمبيوتر الشخصي أن يدير أي برنامج يقابله مثل الكمبيوترات الشخصية اليوم: وفي وضع "أخضر" يمكنه تشغيل فقط البرامج التي يسمح بها مزودي شبكات الإنترنت. وسيدفع المستخدمون مصاريف أكثر للسماح لهم بتشغيل وصلة الإنترنت على وضع "أحمر"<sup>51</sup>.

إن برامج السوق الشاملة التجارية التي تسيطر على الإنترنت هذه الأيام تم تطويرها بقليل من الاعتبار للأمن" يقول ذلك بيتر نيومان وهو عالم رئيسي في معمل علوم الحاسب إس آر آي في مينلو بارك بكاليفورنيا ومؤسس مشارك لبيبول فور إنترنت ريسبونسيبيليتي. في عالم أصبح كله على الشبكة هذا قد يؤدي إلى إغلاق كارثي لنظم أساسها الإنترنت مثل التحكم في حركة الطيران والطاقة والتصويت الإلكتروني " كان هذا ما أشار إليه.

" لقد قالت الحكومة بالضبط أن السوق سيحل مشاكل الأمن ولكن ميكروسوفت وشركات أخرى تصنع الكثير من المال مع تجاهل الأمن" كان هذا ما قاله مضيفا. وفي نفس الوقت، تضع الصناعة رأسها في الرمال ولن تتغير إذا لم يكن لدينا عدد كافي من الناس الذين يفهمون الصورة بشكل أوسع ويتحملون مسئوليتها" يقول ذلك نيومان.

(50) جوناثان زيتران "الإنترنت التوليدية" 2005 www.oiprc.ox.uk

(51) سبق ذكره

ومن أجل أن يكون للمستهلكين الأمريكيين خيارات سوقية بخصوص خدمة الإنترنت، ينبغي تطور سوق حقيقي مع توفر ثلاثة أو أكثر من الخدمات المتنافسة وليس فقط شركات الهواتف والكابلات التلفزيونية التي تسيطر هذه الأيام" قال ذلك مدير وزارة الاتصالات السابق باول وأضاف: "إننا نؤمن بحدوث أمور سحرية مع ثلاثة"<sup>52</sup>.

وفي الوقت الحالي، ما تزال شركات تزويد خدمات الإنترنت اللاسلكية هي الأمل الأفضل رغم أن ما إذا كانت التكنولوجيا اللاسلكية ترقى إلى مستوى الوظيفة هو سؤال مفتوح. فالبعض يقول أن الاتصالات اللاسلكية ستظهر قوية في مناطق الريف والحضر. "فمنذ تسعة سنوات كان الأمر فضول تكنولوجي ولكن هو اليوم واقع" يقول ذلك ستيف ستروه كاتب ومحلل لصناعة الإنترنت اللاسلكية بالبيت الكنف. وهو يستشهد ببرج ترامب في مانهاتن الذي قام مؤخرا بتركيب شبكة لاسلكية لكل المبنى، والمئات من مزودي شبكات الإنترنت اللاسلكية في الريف والتي تسمى WISPS - التي تستطيع وبشكل متزايد مد وصلات البث المكثف على مسافات طويلة. وعلى سبيل المثال، يمكن لمشغل في شرق ولاية واشنطن أن يصل إلى عملاء على بعد 30 إلى 40 ميلا من نقطة البث بهوائيات كبيرة" يقول ذلك ستروه.

ويقول ستروه: "ولكي تزدهر، تحتاج الخدمة اللاسلكية الوصول إلى حزم مخصصة على الطيف الكهرومغناطيسي والذي قد يمثل مشكلة خاصة في الولايات المتحدة حيث - على عكس دول أخرى - الكثير من الطيف الأساسي مخصص بالفعل لمستخدمين مثل وزارة الدفاع. وقضية الطيف توجد في جدول أعمال الكونجرس مع اقتراح بعض المشرعين لتخصيص الأماكن الخالية في أطراف بث التلفزيون المحلي مزودي خدمات الإنترنت اللاسلكية، على سبيل المثال.

إن مقدرة الإنترنت المتواصلة على السماح بتواصل وإبداع ليس لهما حدود تغطي على نتيجة كل هذه النقاشات " يقول ذلك مستخدمون للإنترنت منذ فترة طويلة مثل كارل أوبراش وهو مطور شبكات كمبيوتر مقره في سان فرانسيسكو وعضو سابق بمجلس إدارة أيكان.

(52) تم اقتباسه من مايكل باول: نحتاج لتلك الماسورة الثالثة" آي بي ديموكراسي 3 أبريل 2006

وقال: "إن نقاشات التحكم في الإنترنت هي النواحي المنظورة لأهم تغيير في مفهوم الدولة-الأمة والسيادة القومية وعلاقة الفرد بحكومته أو حكومتها منذ على الأقل نهاية حروب نابليون".

### نبذة مختصرة عن كاتبة المقال:

الكاتبة مارشيا كلينيت هي مراسلة مخضمة للسياسة الاجتماعية عملت سابقا كمدير تحرير *Medicine and Health* "الطب والصحة" وهي نشرة صناعية بواشنطن وهي أحد أفراد مجلة *The Scientist* (العالم). كما أنها كانت مدرسة رياضيات وفيزيا بإحدى المدارس العليا. وتحمل شهادة في العلوم والآداب الحرة من كلية سانت جونز بآبوليس وشهادة ماجستير في اللغة الإنجليزية من جامعة جورج تاون. أحدث تقارير لها تضم "إنقاذ المحيطات" و "التحول المناخي" و "برامج Ap و TB

# أمر مثير للجدل

هل ينبغي على الكونجرس أن يطالب مزودي خدمة الإنترنت بمعاملة الكل على قدم المساواة؟

إدوارد جي ماركي وهو عضو الحزب الديموقراطي عن ولاية ماسوشيتس

عضو مصارف بلجنة فرعية بالمجلس التشريعي خاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية

تمت كتابته لباحث سي كيو مايو 2006

منذ تم فتح الإنترنت للاستخدام التجاري في أوائل تسعينيات القرن العشرين، كانت معروفة بتبادلته الحر للأفكار - وهو تبادل أدى لإبداع هائل ونمو اقتصادي. ويخضع الهيكل التقليدي الانفتاحي للحماية بقواعد تطبقها وزارة الاتصالات الفدرالية التي منعت ناقلي الاتصالات السلكية واللاسلكية من الدخول في ممارسات تمييزية. ومع ذلك تعرضت هذه القواعد الحمائية القانونية التي كانت تجسد فكرة "حيادية الإنترنت" للإلغاء بواسطة وزارة الاتصالات الفدرالية في شهر أغسطس 2005. وتشريع الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي يجري الآن في الكونجرس يضع طبيعة الإنترنت تحت الهجوم بالفشل في توفير قواعد مؤثرة وقوية لضمان حيادية الإنترنت.

ومن ناحية الأساس، حيادية الإنترنت تعني أن مالكي شبكات البث المكثف مثل إيه تي & تي وفريزون لا تستطيع التمييز ضد مزودي محتوى غير تابعين لها على الإنترنت ولكن تظل حيادية فيما يخص المحتوى الذي ينساب من خلال شبكاتها. وإضافة إلى ذلك، لا تستطيع شركات الهواتف فرض رسوم وصول لشركات معينة مقابل توزيع محتوى بشكل أسرع أو توفير ضمانات محسنة فيما يخص جودة الخدمة.

وأخيراً، مبدأ حيادية الإنترنت بحمي أيضاً حرية المستهلك في استخدام أختيارهم للعدد الخاصة بوصلات البث المكثف من المودمات الخاصة بالحاسب وتقنية الصوت عبر بروتوكولات الإنترنت وحتى مسارات الواي فاي أو الأدوات اللافتة للنظر الموجودة على الأفق.

ودون هذه الحمائيات، ستعرض الطبيعة الانفتاحية وطبيعة السوق الحر الخاصة بالإنترنت - التي تعتبر أنقى مثال في مجال لعب المستوى شهدناه - ستعرض لسيطرة

مالكي شبكات البث المكثف الكبار وسيتم التخلص منها لصالح طريق سريع مزدحم بمن يملك ومن لا يملك الباندويدث.

إن النقاش الحالي بخصوص حيادية الإنترنت يضعنا أمام خيار: هل ينبغي علينا أن نفضل فكرة أن مستقبل الإنترنت يتحكم فيه حفنة من قليلة من الشركات الكبيرة جدا أم أنه ينبغي علينا أن نحمي أحلام آلاف المخترعين ورجال الأعمال والمشاريع التجارية الصغيرة وأصوات مستقلة أخرى؟.

وبالفعل، لقد شاهدنا انتفاضة العوام ضد مشروع قانون الاتصالات السلوكية واللاسلكية الخاص بالعضو الجمهوري جو بارتون، مع قيام أكثر من 25000 مؤيد لإنترنت انفتاحية وليس عليها قيود بالتوقيع على التماس للكونجرس. ينبغي على المشرعين أن يستمعوا لهذه الأصوات وأن يتأكدوا أن مالكي شبكات البث المكثف يعاملون كل أشكال المحتوى على قدم المساواة حتى لا نخسر الهيكل الانفتاحي الذي سمح للإنترنت بالوصول لهذا النجاح.

### جيمس جتسو

زميل أول في السياسة التنظيمية، مؤسسة  
هيريதாக  
تمت كتابته لباحث سي كيو في شهر مايو  
25-09-2006

هل مالكي شبكات الإنترنت مثل شركات الهواتف والكابلات التليفزيونية مطالبة بمعاملة كل المحتوى على الإنترنت على قدم المساواة؟. والفكرة - المعروفة باسم حيادية الإنترنت - تبدو مقبولة للوهلة الأولى. ما الخطأ في المطالبة بالحيادية؟ في الواقع المطلوب كثير. إن القضية الأساسية هي هل يتم السماح لمالكي شبكات الإنترنت بإعطاء خدمة أولوية مقابل رسوم لمزودي المحتوى الذين يرغبون في ذلك. وطبقا لنظام الشبكة الحيادية، يتم معاملة كل البيانات على قدم المساواة مع نقل وحدات البيتس لأماكن الوصول على أساس من يصل أولا يتلقى الخدمة أولا.

ولكن ماذا يحدث لو كان مزود المحتوى يريد خدمة عالية الجودة؟ فقد ترغب شركة تقوم بتزويد مكالمات هاتفية على الإنترنت على سبيل المثال في ضمان أن المحادثات الصوتية لا

تتأخر. لماذا يتم منعها من دفع المزيد مقابل أولوية النقل؟ مثل هذا التمييز يعتبر مفهوماً جديداً. في العالم خارج الإنترنت، يتم تقديم خدمة الأولوية مقابل أي شيء من تسليم الرزم وحتى قطارات المسافرين.

كما يمكن للتمييز أن يساعد على توفير استثمار مطلوب جداً للإنترنت. فقد يقوم مزود محتوى مثلاً بالتعاقد مع مالك شبكة لتوفير رأس مال من أجل زيادة السعة. ولكن الحافز للقيام بذلك ملغي إذا كان الأمر يتطلب أن يكون تخصيص السعة الجديدة على أساس من يصل أولاً يتلقى الخدمة أولاً.

ويقول مؤيدو اللائحة مع ذلك أن مالكي الشبكات قد يستغلوا سلطتهم بشكل سيء - فربما يخلقون مواقع إنترنت معينة لزيادة منافعهم الخاصة. ولكن ذلك غير محتمل بشكل كبير. فلم تقم أي شركة تشغيل شبكات أمريكية أبداً بمنع موقع إنترنت وإذا فعلت واحدة ذلك، سيقوم المستهلكون بالتحول إلى مشغل آخر في أقل من ثانية.

والرد هو على النقيض، فسوق البث المكثف هذه الأيام هو سوق تنافسي، حيث تتصارع شركات الهواتف والكابلات التلفزيونية مع بعضها من أجل المستهلكين والتكنولوجيات الأخرى، مثل مثل الاتصالات اللاسلكية والقمر الصناعي - وهي معروضة. وإضافة إلى ذلك، إذا حدث واستغل مالك شبكة بشكل ما سلطاته، فإن قانون المنافسة الحالي أكثر من كافي لتلبية المشكلة.

كما أن فرض قواعد جديدة على الإنترنت قد يؤدي لتقاضي لا نهاية له. كما أن المنظمين سينجرون لمستتعات خاصة بالسياسة يقوم بها اللوبي لمدة سنوات بخصوص ما إذا كان هذا الإجراء مسموح به أم ممنوع وحتى ما أسعار المصاريف. وهذه قد تكون صفقة لأعضاء اللوبي والمحامين ولكن ستضر بالإبداع والاستثمار ومستخدمي الإنترنت. ويقول مؤيدوا قاعدة الحيادية أن مستقبل الإنترنت في خطر. وهم على صواب، فهذه القواعد الجديدة الضارة والغير ضرورية ينبغي رفضها.

## عالم من المجتمعات على الشبكة

لإن الإنترنت تطورت متحررة من التحكم التجاري فقد أصبحت مصدرا للإبداع فأخرجت للنور تقنيات جديدة ومنتديات ومنها البعض الذي يهدد قيما ومشاريعا تقليدية. وهذا على النقيض تماما من "نموذج الترفيه" الذي تريد شركات الهاتف والكابلات التلفزيونية فرضه على الإنترنت والذي يقول معارضون أنه سيحد من ذلك الإبداع.

فالقادم الجديد نسبيا هو **الالتقاء** -[www.meetup.com](http://www.meetup.com)- الذي يساعد الناس على إقامة مجموعات على أساس الاهتمامات في مجتمعاتهم المحلية. وتم إنشاؤه في عام 2002 ويقول أنه يضم 2 مليون عضو منهم فرنسيون وإيطاليون ويابانيون وجماعات تتحدث بالأسبانية وجماعات من الأمهات ربات البيوت ونوادي الكتب.

ومواقع الشبكات الاجتماعية حيث ينشر المستخدمون البروفایل الخاص بهم ويحصلون على قوائم من الأصدقاء تزدهر. **مايسبيس** [www.Myspace.com](http://www.Myspace.com) - MySpace يستخدمه الشباب والمشاهير على حد سواء كما يفخر بوجود 50 مليون عضو. وموقع **Friendster** -[www.Friendster.com](http://www.Friendster.com)- له 24 مليون. في كوريا الجنوبية يوجد 15 مليون نسمة - رابع عدد السكان - منضمون إلى [CyWorld](http://CyWorld).

وازدهرت الشبكات السياسية الحزبية ومواقع المدونات خلال السنوات القليلة الماضية، ولكن الوافد الجديد هو **Essembly** -[www.Essembly.com](http://www.Essembly.com)- وهو يأمل في استغلال ظاهرة شبكة العمل الاجتماعية على أساس غير حزبي. فيقوم أعضاء **Essembly** بنشر البروفایل الخاص بهم ويكتبون في مدونات ويحتفظون بقوائم أصدقاء مثل موقع ماي سبيس كما أنهم يشاركون أيضا في حوار سياسي على مستوى الموقع بأسره.

ومنذ اجتياح إعصار كاترينا لساحل الخليج عام 2005 ظهرت خدمة تطوعية على الإنترنت وهي مشروع البحث عن الأشخاص المفقودين في كاترينا **Katrina People Finder Project** -[www.katrinelist.com](http://www.katrinelist.com)- لیساعد الناس على إيجاد ذويهم المفقودين. ومع فريق من خبراء كمبيوتر آخرين، قام ديفيد جيلهوف بتطوير أداة حاسوبية جديدة وهي صيغ معلومات البحث عن أشخاص - لتجميع البيانات من مصادر متعددة لوضعها في مصدر مريح ويمكن البحث فيه.

وهناك أنواع من الوصلات بين الأشخاص بعضهم البعض -غالباً بهدف تجاوز البنوك والمؤسسات العادية الأخرى- وتتبع بشكل متواصل على الإنترنت. هناك مواقع جديدة توضح قيام أعمال صرفية بين الناس وبعضها البعض. كيفاً **Kiva** -[www.kiva.com](http://www.kiva.com)- يساعد الأفراد في الولايات المتحدة على عرض مساعدات مالية صغيرة لرجال أعمال في الدول النامية بالمشاركة مع المنظمات المحلية. يمكن للمقرضين أن يرسلوا رأس مال مقداره 25 دولاراً لمساعدة الناس على إنشاء مخازن ومطابع وصالونات حلاقة. ويفيد كيفاً بأن 100 في المائة من قروضه تم ردها أو في طريقها للرد.

بروسبر **Prosper** -[www.prosper.com](http://www.prosper.com)- يصل الناس الذين يريدون اقتراض أو إقراض أموال مقابل عائد. من يريدون قروضاً يريرون أموالاً للذهاب للمدرسة أو ترميم منزل أو بدء مشروع تجاري أو شراء هدية كبيرة للعيد الأربعين. ويذكر المقرضون في موقع بروسبر نسب الفائدة التي يريدونها.

وتماشياً مع قاعدة الإنترنت التي تقضي بأنه كلما زاد عدد الأشخاص الذين يصلون إلى وصلات شبكة كلما زادت قيمتها، فقد قام رجال أعمال الإنترنت وناشطوها بتطوير تطبيقات تستهدف جذب المزيد من الناس على الشبكة.

فعلى سبيل المثال، **Fon software** -<http://en.fon.com>- يساعد مستخدمي الواي فاي على مستوى العالم على الوصول إلى الإنترنت اللاسلكية في أي مكان يذهبون إليه مقابل تسجيلهم بمشاركة الوصول اللاسلكي الخاص بهم مع أعضاء آخرين في **fon**. كما أصبحت خدمات الإنترنت التي تساعد المستخدمين على تحاشي رقابة الحكومة تحظى بتطوير مستمر بواسطة ناشطين على مستوى العالم.

**Psiphon** - طوره باحثون في جامعة تورنتو و **free Network Project** أو **Freenet** الذي طوره تقني الشبكات الأسكتلندي- يستخدم شبكات الكمبيوتر في الدول التي لا تقوم بالرقابة لمساعدة الأشخاص في النظم التي تراقب المعلومات في التوصل بدون كشف الهوية وبحرية.

بالنسبة للكثير من المتحمسين للإنترنت، فالشبكة العالمية هي في المقام الأول وسيلة نشر وبينما أصبحت وصلات البث المكثف الأسرع هي الأمر الطبيعي يتوسع باستمرار مدى ما يتم نشره. في موقع تبادل الصور فليكر **Flicker** -[www.flicker.com](http://www.flicker.com)- يقوم الأعضاء

بتخزين وتبادل الصور الخاصة بهموكما هو معلوم بالنسبة لعادة بناء مجتمع على شبكة الإنترنت، فإن أعضاء فليكر يقومون بمحادثات ثنائية عما يرونه. وعلى سبيل المثال في بعض الألعاب الجارية، يقوم أعضاء فليكر بالتقاط ونشر صور غامضة من مدينة مفضلة مثل نيويورك أو شيكاغو أو لندن ويحاول زملاؤهم من المتحمسين في الحضر تخمين مكان التقاط الصورة.

ومن بين السبل الجديدة مواقع يمكن للمستخدمين فيها تحميل وتبادل الفيديو فقد بدأ الموقع الساخن الجديد الخاص بشرائط الفيديو يوتيوب [www.YouTube.com](http://www.YouTube.com) - YouTube بدأ في العام الماضي في جراح يخص اثنين من المهتمين بالتكنولوجيا من الشباب كانوا يسعون لتبادل مقتطفات الفيديو المنزلية. ومن بين العروض الحالية على الموقع الذي أنشأه تشاد هارلي وستيف تشين - عينة من درس تعليم جيتار نشرته مجموعة من معلمي الموسيقى يقومون بالإعلان عن خدماتهم المدفوعة وتركيب فنية بالفيديو تبين كرسى يتفكك ثم يركب نفسه تبعا للموسيقى، ومقتطفات فيديو لأداء بعض المشاهد الكوميديّة ومقتطفات فيديو في المنزل وفي السفر من جميع أنحاء العالم، من الرقص في الشوارع في اليابان إلى تصرفات القيادة المخيفة في الهند.

وبالطبع، يظهر كبار المعلنين على موقع يوتيوب اعتمادا على المرور الجاري - يتم مشاهدة 30 مليون مقتطف فيديو كل يوم - للإعلان عن الاهتمامات في كل شيء من أحذية نايكي وحتى الأفلام القادمة مثل "عودة السوبرمان".

# تسلسل زمني

## من ستينيات وحتى سبعينيات القرن العشرين

باحثو الكمبيوتر يطورون شبكات كمبيوتر غير مركزية ويتحكم فيها المستخدم.

1965

الباحث في إم آي تي لورانس روبيرتس ينشء أو شبكة كمبيوتر طويلة المدى بتوصيل  
ماكينات بين ماسوشستيس وكاليفورنيا

1969

جامعة كاليفورنيا في لوس أنجليس تصبح أول نهاية طرفية في ARPANET، وهي  
باكورة الإنترنت بتمويل من البنجاجون.

1971

مايكل هارت يبدأ مشروع جوتنبرج لوضع أعمال ليست لها حقوق ملكية على الشبكة.

1972

تم اختراع البريد الإلكتروني وتمت تسميته أول "تطبيق واسع الانتشار" على الإنترنت.

1973

أصبحت إنجلترا والنرويج أول وصلات دولية على الشبكة.

1974

إيه تي&تي ترفض دعوة لإدارة شبكة الإنترنت.

1975

إنشاء أول قوائم بريدية على ARPANET لتوصيل الناس باهتماماتهم المتبادلة.

## من ثمانينيات وحتى تسعينيات القرن العشرين

الأعمال التجارية تنضم لمؤسسات البحث على الشبكة واختراع فيروسات الإنترنت والبريد الضار

1982

أصبح إرسال الرسائل أكثر سهولة مع قيام سيرفر جامعة ويسكنسون بربط أرقام الكمبيوتر بالأسماء بشكل أوماتيكي في باكورة نظام الأسماء على الدومين (دي إن إس).

1984

إنشاء نظام الأسماء على الدومين يصبح على مستوى الإنترنت. ويصبح على الشبكة أكثر من 1000 كمبيوتر متصلين مباشرة -يطلق عليهم اسم مضيفين- أو مزودي خدمة الإنترنت.

1988

روبيرت موريس وهو طالب خريج في كورنيل ونجل خبير أمن شبكات يرسل أول فيروس متوالد.

1989

الإنترنت بها أكثر من 100000 جهاز مضيف.

1990

"The world" -world-std.com- هي اول مزود خدمة إنترنت تجاري. وأول ماكينة تعمل عن بعد -The Internet Toster- تظهر على الشبكة.

1992

الإنترنت بها أكثر من مليون جهاز مضيف.

1993

البيت الأبيض والأمم المتحدة يظهران على الشبكة.

1994

محاميا الهجرة في الولايات المتحدة مارثا سيجل ولورانس كانتور يقومان بإرسال أو بريد ضار للإعلان عن شركتهما.

1996

شركات الهواتف تطلب من الكونجرس حظر الهواتف على الإنترنت. الكونجرس يمرر قانون الاتصالات السلوكية واللاسلكية ولكنه لا يحظر الهواتف....الصين تطلب من مستخدمي شبكة الإنترنت ومزودي خدمة الإنترنت أن يسجلوا أسمائهم في الشرطة.... والسعودية تقصر الوصول للشبكة على الجامعات والمستشفيات.

1998

هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (آيكان) تشرف على نظام أسماء الدومين طبقا لعقد مع الحكومة الأمريكية.

1999

الصومال تحصل على مزود خدمة إنترنت. والأراضي الباكستانية والبنجلاديشية تسجل دومينات.

### الألفية الثالثة

ارتفاع وتيرة الحرب على التحكم في الإنترنت. البث السريع يسمح بمرور الصوت والفيديو عبر شبكة الإنترنت. صناعات الهواتف والكابلات الأمريكية تقوي وتعرض البث المكثف.

2000

ياهو يحظر مزايدات مذكرات نازية مع عدم مقدرتها على منع مستخدمين فرنسيين من قوائم المنتجات حسب طلب محكمة فرنسية.

2001

إنترنت تو-Internet2- وهي شبكة بث مكثف لمعاهد البحث الأمريكية يحمل أغنية مباشرة على الهواء "الخائف من التكنولوجيا والمجنون".

2002

وزارة الاتصالات الفدرالية تقضي بأن مشغلي البث المكثف التلفزيوني لا يحتاجون للسماح لمزودي خدمة الإنترنت المنافسين بالوصول إلى خطوطهم.

2003

أول قمة عالمية لمجتمع المعلومات تناقش السيطرة العالمية والوصول بالنسبة للدول النامية.

2005

وزارة الاتصالات الفدرالية تقضي بأن شركات الهواتف ليست في حاجة لإعطاء مزودي خدمة الإنترنت المنافسين وصولاً مجانياً إلى وصلات البث المكثف. الدومين الخاص بالهند (.in) يتضخم من 7000 موقع في عام 2004 إلى أكثر من 100000 موقع عام 2005... الصين تقوم بسجن منشق على أساس كتابات على الشبكة سلمتها لها ياهو.

2006

جوجل يدشن محرك بحث مثير للجدل يقوم بمراقبة المعلومات في الصين... الكونجرس يدرس تشريعاً بخصوص حيادية الإنترنت. انتهاء عقد آيكان في شهر سبتمبر والحكومات والمواطنون يدرسون سيطرة عالمية على الإنترنت.



## جماعة حقوقية تذكر أسماء 15 "عدوا" للإنترنت

قامت مراسلون بلا حدود- هي منظمة دولية تعمل على استعادة حق الصحافة في إخبار المواطنين بالأخبار- بوضع قائمة بالخمسة عشر دولة التالية باعتبارها "أعداء الإنترنت" وذلك بسبب سياساتهم المقيدة بخصوص الإنترنت:

### روسيا البيضاء:

يقوم الرئيس أليكساندر لوكاينكو غالبا بمنع وصول مواقع أحزاب المعارضة على الشبكة وخصوصا في أوقات الانتخابات. وفي هر أغسطس 2005، قام بالتحرش بشباب ينشرون رسوم كاريكاتيرية ساخرة على الشبكة.

### بورما:

وصلات الإنترنت المنزلية ممنوعة. ويتم وبشكل منتظم منع الوصول لمواقع الإنترنت الخاصة بالمعارضة. وتقوم حواسيب مقاهي الإنترنت بتسجيل ما يبحث عنه الزبائن كل خمسة دقائق لأغراض تجسسية حكومية.

### الصين:

تكنولوجيا الرقابة والتجسس تمنع أي انتقاد للحكومة على الإنترنت. ويتسبب التخويف ومنه أكبر سجن في العالم للمنشقين على الشبكة- في جعل المستخدمين مجبرين على ممارسة رقابة ذاتية. بعض المدونات ومجموعات النقاش تنشر أخبار سريعة عن الأحداث في الصين ولكن الرقباء يقومون بإزالتها بعد ذلك. وتقوم الصين بتصدير خبرتها في الرقابة على الإنترنت لدول قمعية أخرى مثل زيمبابوي وكوبا وروسيا البيضاء.

### كوبا:

المواطنون قد لا يقومون بشراء أجهزة كمبيوتر أو الوصول للإنترنت دون تصريح من الحزب الشيوعي. بعض الكوبيين يصلون للشبكة بشكل غير قانوني ولكن يمكنهم الوصول إلى نسخة من الإنترنت معرضة لرقابة عالية وتسيطر عليها الحكومة.

### إيران:

وزارة الإعلام تمنع الوصول لعشرات الآلاف من المواقع على الإنترنت وخصوصاً تلك التي تتناول الجنس والتي تقوم بتقديم أخبار مستقلة. وتعرض العديد من كاتبي المدونات للسجن مؤخرًا ومنهم مجتبي سامي نجاد الذي حكم عليه بالسجن لمدة عامين بتهمة سب آية الله على الخميني.

### ليبيا:

ليست هناك وسائل إعلام مستقلة والحكومة تتحكم في الإنترنت فتمنع الوصول لمواقع المنفيين المنشقين وتستهدف المنشقين على الشبكة.

### المالديف:

تتم فلترة العديد من مواقع المعارضة على الشبكة وذلك بواسطة نظام الرئيس مأمون عبد القيوم. أحد الأربعة أشخاص الذين تم اعتقالهم عام 2002 مازال قابعا في السجن للمساعدة في إنشاء نشرة على البريد الإلكتروني تنتقد سياسات الحكومة.

### نيبال:

يتحكم نظام الملك جياندرا بير بيكرام شاه ديف في وصول الإنترنت للمواطنين. فلقد تعرضت معظم منشورات المعارضة على البكة وخصوصاً تلك التي تعتبر مقربة من المتمردين الماويين، تعرضت للإغلاق داخل البلاد. وتعرض كاتبوا المدونات الذين يناقشون السياسة أو حقوق الإنسان لضغوط متواصلة من السلطات.

### كوريا الشمالية:

سمحت الحومة مؤخرًا فقط لآلاف قليلة من المواطنين المميزين بالوصول لنسخة مراقبة بشكل كبير من الإنترنت ومنها حوالي 30 موقعا مواليا للنظام على الشبكة. المملكة العربية السعودية:

الحكومة تمنع الوصول إلى 400 ألف موقع على الشبكة لحماية المواطنين من محتوياتها- ومعظمها من الجنس والسياسة والدين- التي تنتهك القواعد الإسلامية والمعايير الاجتماعية.

### سوريا:

الحكومة تقيد الوصول للإنترنت إلا لعدد قليل من الأشخاص المميزين وتقوم بفلترة الإنترنت وتقوم بمراقبة الأنشطة على الشبكة بشكل دقيق.

**تونس:**

الرئيس زين العابدين بن علي يمنع منشورات المعارضة ومواقع إخبارية أخرى ويثبط البريد الإلكتروني لأنه من الصعوبة مراقب وسجن المنقذين على الشبكة.

**تركمانستان:**

استخدام الإنترنت ممنوع بالأساس فلا توجد مقاهي إنترنت ويمكن لشركات ومنظمات معينة قط الوصول لنسخة إنترنت مراقبة بشدة.

**أوزبكستان**

هيئة أمن الدولة غالبا تسأل مزودي خدمة الإنترنت بمنع مواقع للمعارضة بشكل مؤقت. بعض مقاهي الإنترنت تحذر المستخدمين أنهم سيتعرضون لدفع غرامات لمشاهدتهم مواقع إباحية أو مواقع سياسية محظورة.

**فيتنام:**

تقوم بفترة المحتوى المخرب على الإنترنت وتتجسس على مستخدمي مقاهي الإنترنت وتقوم بسجن المنشقين على الإنترنت.

**دول تحت المجهر (قد تنضم للقائمة السابقة)****البحرين:**

بدأت في وضع قواعد بخصوص الإنترنت فتطلب تسجيل وبشكل رسمي كل المنشورات على الشبكة ومنها المنتديات والمدونات .

**مصر:**

الرقابة قليلة ولكن الحكومة اتخذت خطوات منذ عام 2001 بالتحكم في المواد على الشبكة. بعد انتقادات الحكومة لا يتم الترحيب بها.

**الاتحاد الأوروبي:**

يحمل مزودي خدمة الإنترنت مسؤولية محتوى مواقع الإنترنت التي يستضيفوها فيطلب منهم إغلاق أي صفحة تعتبر غير قانونية. ويدرس الاتحاد الأوروبي اقتراحا يقضي بإجبار مزودي خدمة الإنترنت على الاحتفاظ بسجلات أنشطة العملاء على الشبكة.

## كزخستان

يتم التدقيق في المنشورات على الشبكة لأن معظم فضائح الحكومة تم كشفها على مواقع على الشبكة. وقام نظام الرئيس نور سلتان نزارباييف بإغلاق موقعين لحزبي معارضة في أكتوبر عام 2005.

## ماليزيا

تزايد حد إرهاب الحكومة للصحفيين وكاتبي المدونات على الشبكة وخصوصا في صحيفة الإنترنت اليومية المستقلة الوحيدة في البلاد حيث تعرض صحفيها للتهديد وتم تفتيش مقرها.

## سينغافورا

الحكومة ترهب مستخدمي الإنترنت وكاتبي المدونات ومحري مواقع الإنترنت.

## كوريا الجنوبية

تقوم بقترة الإنترنت وتمنع المواقع الإباحية والمنشورات التي "تضر بالأمن العام" ونها المواقع المالية لكوريا الشمالية ويتعرض للعقاب المستخدمون الذين يتجاوزون الحدود في التعبير عن الآراء المناهضة للحكومة.

## تايلاند:

تقوم بفترة الإنترنت لمحاربة الإباحية ولكنها مدت الرقابة لما هو أبعد من هذا.

## الولايات المتحدة

التشريعات الخاصة بمنع التصدي للحركة على الشبكة لا تضمن خصوصية كافية. وتعمل شركات الإنترنت الأمريكية ومنه جوجول وياهو وسيسكو سيستمز وميكروسوفت مع الصين لمراقبة المواد في الصين.

## زيمبابوي

تفيد تقارير بأن الحكومة تحصل على معدات من الصين لمراقبة استخدام المواطنين للإنترنت شركة الاتصالات السلوكية واللاسلكية المحتكرة الحكومية تيلون TelOne طلبت

من مزودي خدمة الإنترنت في يونيو 2004 توقيع عقود تسمح لها بمراقبة مرور البريد الإلكتروني وتتطلب منهم منع مواد تعتبرها الحكومة غير قانونية.

**التحكم في حركة الشبكة**  
**أشهر خمسة أساليب من خلالها تتحكم الحكومات وخصوصا**  
**الدول الغير ديموقراطية في الوصول للإنترنت**

-فترة محتوى الويب على مستوى البلاد  
 اعتقال ومقاضاة المنشقين على الشبكة  
 مراقبة مقاهي الإنترنت  
 مطالبة تسجيل مواقع الإنترنت  
 استخدام برامج فترة الشبكة

## البحث في جوجول في الصين له حدوده

مع قيام الحكومات على مستوى العالم بجذب المزيد من مواطنيهم على الشبكة، فهم يقومون أيضا بالرقابة على المعلومات والرأي على شبكة الإنترنت باستخدام تكنولوجيا الشبكات لاقتفاء أثر ومعاينة المنشقين السياسيين، وذلك طبقا لمراسلون بلا حدود وهي جماعة تؤيد وسائل الإعلام الحرة ومقرها فرنسا.

وأثار جوجول انتقاد الكونجرس والصحافة مؤخرا لقيامه بإنشاء نسخة صينية (Google.cn) من محرك البحث جوجول دوت كوم والتي تراقب نتائج البحث متماشية مع إرشادات قمع المعلومات الخاصة بالحكومة. وعلى سبيل المثال، البحث عن ميدان تياننمان على جوجول دوت كوم يظهر صور لدبابات تواجه متظاهرين عزل عام 1989. ولكن نفس البحث على جوجول دت سي إن الصيني يظهر سائحين مبتسمين يقفون لالتقاط صور والقليل من المتظاهرين.

" في دول مثل الصين حيث تخضع وسائل الإعلام الأساسية للرقابة، يبدو أن الإنترنت هي السبيل الوحيد للمنشقين للتعبير عن آرائهم بشكل حر " قالت ذلك لوسي موريلون ممثلة مراسلون بلا حدود في واشنطن أمام لجنة العلاقات الدولية بالمجلس التشريعي في 15 فبراير. "ولكن وبفضل بعض الشركات الأمريكية، نجحت السلطات الصينية في إغلاق وبشكل تدريجي هذه "النافذة المفتوحة" على العالم.

فعلى سبيل المثال، قام كلا من موقعي ياهو وجوجل في الصين بإغلاق بعض الوصول إلى موقع صوت أمريكا التابعة للحكومة الأمريكية وإذاعة آسيا الحرة إضافة للعديد من المواقع الإخبارية الأخرى حول العالم، أفادت بذلك موريلون.

وفي نفس الوقت، تتخذ شركات الإنترنت توجهات متنوعة للتعامل مع قمع الحكومة الصينية " قالت ذلك ريببكا ماكينيون وهي رئيسة سابقة لمكتب سي إن إن في بكين وهي الآن زميلة مركز بيركمان للمجتمع والإنترنت بمدرسة الحقوق بهارفارد.

المقدرة المكافحة للفيروسات الموجودة في الروتر الخاص بحواسيب شركة سيسكو سيستيمز هي في الأساس جهاز مراقبة داخلي " قال ذلك ماكينيون. ولكن ببيع الروترز للصين، الشركة تساعد الحكومة الصينية على إخضاع مواطنيها للرقابة وعلى قيامها بحملات ردع على أنشطتهم السياسية" كما هذا ما قالتها، رغم أنه من غير الواضح إذا مانت سيسكو تقدم للسلطات الصينية الكثير من التدريب على قدرات الأجهزة.

ميكروسوفت تقدم للصين خدمات الرسائل الفورية والبريد الإلكتروني هوميل ولكنها تقوم بتشغيل تلك الخدمات من على خوادم موجودة خارج الصين لتحاكي اضطرارها تسليم بيانات للسلطات الصينية. ومع ذلك فميكروسوفت تقوم أيضا بتشغيل المدونة الخاصة بها Msn Spaces وتقوم بوضع رقابة على الموقع طبقا للمتطلبات الصينية. وتعرضت لانتقادات على نطاق واسع في العام الماضي عندما قامت بمسح عمل المدون زاو شينج ليس فقط عن المشاهدين الصينيين ولكن على مستوى العالم. وقامت الشركة منذ ذلك الحين بتتقية عملياتها بحيث يمكن للمشاهدين على مستوى العالم قراءة المدونات الممنوعة عن مستخدمي الإنترنت الصينيين، طبقا لماكينون.

وبخلاف ميكروسوفت وجوجل، فإن ياهو تقوم بتشغيل منتجاتها باللغة الصينية على خوادم داخل الأراضي الصينية ولذا فينغي عليها الإذعان لطلبات الشرطة الصينية بتسليم معلومات، قالت ذلك ماكينون.

وقالت ماكينون أن أدى الإذعان لسجن على الأقل ثلاثة منشقين. وقالت " لو كنت أحد هؤلاء الثلاثة أو من ذويهم فلن أغرها أبدا لياهو. مؤخرا، أفادت منظمة مراسلون بلا حدود أن تعاون ياهو أدى لاعتقال السلطات الصينية لمنشق إنترنت رابع وهو وانج زيانيج الذي حكم عليه بالسجن عشرة سنوات عام 2003.

ولتحاشي مثل هذه المشاكل، لن تعرض جوجل منتجات مثل جي ميل أو بلوجر على النسخة الصينية من جوجل " حتى نطمئن أنه بإمكاننا العمل بشك يحترم اهتمامات مستخدميها فيما يخص خصوصية الاتصالات الشخصية، كتب ذلك أندرو ماكلاين مستشار أول سياسات جوجل على مدونة الشركة.

وقال ماكلاين: " إن فترة نتائج البحث على النسخة الصينية من جوجل هو بشكل واضح حل وسط لرسالتنا .... ولكن الفشل تماما في توصيل بحث جوجل لخمس سكان العالم هو الأمر الأكثر إيلاما".

وحجة جوجل هي أن مستخدمي النسخة الصينية من جوجل سيحصلون بالفعل على المزيد من المعلومات لو قامت جوجل بالفلتره بنفسها لأن أدوات الفلتره الخاصة بجوجل أخف من "الماسحات العريضة" التابعة لرقابة الحكومة، يقول ذلك لورين وينشتاين المؤسس المشارك لبيبول في إنترنت ريسبونسيبيليتي. ويقول وينشتاين: " رغم أن الزعم ليس غير محدد من الناحية الفنية ولكنه يفتح للشركة أثرا جانبيا مدمرا - وهي الاتهامات بالنفاق. ويقول أنه تم إدراك أن الشركة ليست ملتزمة بمبادئ الخصوصية مثلما كانت تزعم دوما من قبل.

ويقول وينشتاين " وعمليات الإدراك هنا قد تسبب الكثير من الدمار. فمثلا واجهت جوجل طلب وزارة العدل الأمريكية مؤخرا بتحويل الملايين من نتائج البحث بحجة حماية خصوصية المستخدمين. ولكن في المستقبل سيتذكرون المتشككون أنه في الصين " لقد تراجعتم" وسوف يطلبون في ضوء هذا". ماذا سيحدث المرة القادمة؟.

